الفصل الثالث

العلاقة بين السلفية والالتزام بأحد المذاهب الفقهية

أول كتاب في "#الحنابلة_الجدد"



@ALTaymi ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٨م

كتب أحد طلاب الدراسات العليا بجامعة أم القرى @Cdfr_uqu (قسم العقيدة) بحثًا للسَّنة المنهجية لمرحلة الدكتوراه في "مسمى #الحنابلة_الجدد"، وهو الطالب صقر بن حسن الغامدي @saqrbinhassan، وقد كتبه في السنة الدراسية ١٤٣٧/ ١٤٣٨هج، وهي المدة التي ظهر فيها مسمى #الحنابلة_الجدد، والظاهر أنه أول كتاب في "مسمى #الحنابلة_الجدد"=



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

مُسَمَّى الحنابلة الجدد

عرض ونقد

للباحث
صقر بن حسن الغامدي

إشراف فضيلة الشيخ:
أ. د. عبدالله بن عمر الدميجي
الأستاذ المشارك بقسم العقيدة
كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى

١٤٣٧ – ١٤٣٨ هـ



وقد جعله في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة فيها أهم النتائج.
وذكر في التمهيد حقيقة مذهب الإمام أحمد الاعتقادي، وما حصل من بعض المنتسبين إليه من مخالفات عقدية لمذهب أهل السنة والجماعة، أما المباحث الأربعة فهي=

وقد جُعل هذا البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج:

التمهيد: فذُكر فيه حقيقة مذهب الإمام أحمد الاعتقادي، وما حصل من بعض المنتسبين إليه – وهم قلة – من مخالفات عقدية لمذهب أهل السنة والجماعة.

المبحث الأول: الحنابلة المخالفين لاعتقاد الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

المبحث الثاني: نسبة التأويل للإمام أحمد وإلى الحنابلة من بعده، والرد على ذلك

المبحث الثالث: نسبة التفويض إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله والحنابلة، والرد على ذلك

المبحث الرابع: نسبة التجسيم للحنابلة، والرد على ذلك.

الخاتمة .

الصعوبات التي واجهت الباحث:

مما يجدر الإشارة إليه أن الباحث لم يجد مصادر أو مراجع مطبوعة لهؤلاء الفئة المتسمين بالحنابلة الجدد، وإنما وجد مجموعة مقالات وتغريدات مبثوثة في بعض المنتديات العلمية، وفي مواقع التواصل وخاصة في "تويتر"، مما كان له صعوبة في جمع المادة العلمية لهذا البحث الوجيز، وكذلك ظروف حالت دون إتمام هذا العمل، والله المستعان.

وأسأل الله التوفيق والعون والسداد، وأن تكون أعمالنا خالصة صوابا.



@ALTaymi ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٨م

= المبحث الأول: الحنابلة المخالف[و]ن لاعتقاد الإمام أحمد بن حنبل.

المبحث الثاني: نسبة التأويل للإمام أحمد وإلى الحنابلة من بعده، والرد على ذلك.

المبحث الثالث: نسبة التفويض إلى الإمام أحمد بن حنبل والحنابلة، والرد على ذلك.

المبحث الرابع: نسبة التجسيم للحنابلة، والرد على ذلك.=



@ALTaymi ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٨م

=وقد توصل الباحث إلى نتائج منها:

- أن الانحراف العقدي في بعض أتباع المذهب الحنبلي عن مذهب السلف أهل السنة والجماعة، إنما هو متعلق به لا بالمذهب الحنبلي، ولا بإمام المذهب إمام أهل السنة والجماعة.

- أن الأخذ عن أهل الأهواء ومخالطتهم أوقعت بعض الحنابلة وغيرهم في انحرافات عقدية.

الخاتمة

بعد دراسة ما سبق من المسائل التي حاول خصوم المذهب السلفي عموماً والمذهب الحنبلي خصوصاً، من الأشاعرة والمتصوفة ومن اغتر بكلامهم من بعض المنتسبين للمذهب الحنبلي ممن قل نصيبهُ وحظه من العلم، يتبين أن المذهب الحنبلي من أكثر المذاهب اتباعا للسنة وسلف الأمة أهل السنة والجماعة، ومن أقل المذاهب وقوعا في المخالفات العقدية، وأن وجود بعض خلل في بعض أتباع المذهب الحنبلي إنما هو لتأثرهم بمذاهب أخرى لا تمت بصلة إلى مذهب السلف والحنابلة.

وقد توصل الباحث إلى بعض النتائج من خلال هذا البحث، وهي:

١- أن منهج السلف أهل السنة والجماعة مذهب واضح المعالم، مضبوط القواعد، دقيق العبارة، بيِّن الطريقة.

٢- أن المذهب الحنبلي وإمامه الإمام أحمد بن حنبل أشهر المذاهب تمسكا بمذهب السلف أهل السنة والجماعة، وانتصاراً له على مر العصور.

٣- أن الأخطاء العقدية في المنتسبين إلى المذهب الحنبلي قليلة بالنسبة للمذاهب الفقهية الأخرى.

٤- أن الانحراف العقدي في بعض أتباع المذهب الحنبلي عن مذهب السلف أهل السنة والجماعة، إنما هو متعلق به لا بالمذهب الحنبلي ولا بإمام المذهب إمام أهل السنة والجماعة.

٥- أن من أسباب الانحراف العقدي عند بعض الحنابلة قلة علمهم بالآثار وقلة إحاطتهم بالسنة.

٦- أن الأخذ عن أهل الأهواء ومجالستهم ومخالطتهم أوقعت بعض الحنابلة وغيرهم في انحرافات عقدية.

٧- خطورة مسالك المتكلمين على عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، لما اشتملت عليه خلل منهجي، وألفاظ محدثة، وتحريفات كثيرة، لا يكاد يسلم منها من تعلق بشيء منها.

٨- التحري في نسبة الأقوال لأصحابها العلماء المنتسبين للسلف وغيرهم، فمن الأمانة والعدل رد ما تشابه من كلامه إلى المحكم منه.

٩- أن من منهج أهل السنة والجماعة العدل والإنصاف، والبعد عن الاجحاف في الحكم على من خالف شيئا من مسائل الاعتقاد.

١٠- أن من مسالك أهل الأهواء أخذ ما يوافق أهواءهم من كلام مخالفيهم، وترك ما لا يوافقهم.

محمد عبد الواحد : القول المنسوب إلى أبي الحسن الكرخي الحنفي :

(كل آية تخالف ما عليه أصحابنا ؛ فهي مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك)

لسان حال كل عالم



@ALTaymi ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٨م

من أقوال محمد عبد الواحد الأزهري في الجزء السابع من حديثه المنشور بعنوان:"لماذا تركت السلفية المعاصرة؟!":

٢:١٣- "انظر إلى الألباني وهو يحرف كلام النبي صلى الله عليه وسلم في حديث فيه لفظ المثناة؛ أن هذا منطبق على المتمذهبة، وعلى كتب المذاهب، جعل من أشراط الساعة كتب المذاهب، وراح نخع النخعة المشهورة -كعادته -عفا الله عنه-: إن المتمذهبة يجعلون القرآن تابعًا لكتب المذهب، ومسك كلام الكرخي، ورد عليه، وهذا الكلام حقيقته التكفير؛ هو لا يكفِّر تناقضًا أو جُبنًا".

"والشيخ الألباني له كلام صريح لا يحتمل في أن مسألة أن لا تتخذ أولياء من دون الله في التشريع وغيره؛ يدخل فيه حتى المتمذهبة (الذين يرجعون إلى فهم واحد من البشر في الشرع)!!". =

٢٨٢١ - (من اقتراب (وفي روايـــة : أشراط) السـاعـة أن ترفـع الأشرارُ ، وتوضع الأخيارُ ، ويُفتح القولُ ، ويُخزن العملُ ، ويقرأُ بالقوم الـمَثْناةُ ، ليسَ فـيـهم أحـدٌ ينكرها . قـيل : ومـا الـمَثْناةُ ؟ قـال : مـا استُكْتِبَ [1] سوى كتابِ الله عز وجلّ) .

وهو من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، يرويه عنه عمرو بن قيس الكندي ، رواه عنه جمع ، رفعه بعضهم ، وأوقفه بعضهم ، وهو في حكم المرفوع لأنه لا يقال بمجرد الرأي ، وهم :

أولاً : يحيى بن حمزة : حدثني عمرو بن قيس الكندي قال :

كنت مع أبي الفوارس وأنا غلام شاب ، فرأيت الناس مجتمعين على رجل ، قلت : من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن عمرو بن العاص ، فسمعته يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال : فذكره .

أخرجه الحاكم (٤ / ٥٥٤) ، وأورده الهيثمي في «المجمع» (٧ / ٣٢٦) مرفوعاً عن عبد الله بن عمرو ، وقال :

« رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح » .

قلت : لعله عند الطبراني من طريق أخرى غير طريق الكندي هذا ، وإلا فالهيثمي واهم في حشره إياه في جملة (رجال الصحيح)!

ثانياً : الأوزاعي عن عمرو بن قيس السكوني قال :

خرجت مع أبي في الوفد إلى معاوية ، فسمعت رجلاً يحدث الناس يقول :

« إن من أشراط الساعة . . » الحديث .

---

(١) الأصل : « اكتتب » ، والتصويب من « النهاية » لابن الأثير وغيره .

قال : فحدثت بهذا الحديث قوماً وفيهم إسماعيل بن عبيد الله ، فقال : أنا معك في ذلك المجلس ؛ تدري من الرجل؟ قلت : لا ، قال : عبد الله بن عمرو .

أخرجه الحاكم أيضاً ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٣ / ٥٩٣ - المدينة) ، وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

ثالثاً : معاوية بن صالح قال : أخبرني عمرو بن قيس الكندي قال : سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص قال : فذكره موقوفاً ؛ بلفظ :

« . . كل كتاب سوى كتاب الله » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٥ / ١٦٥ / ١٩٣٩٥) : زيد بن الحباب قال : أخبرنا معاوية بن صالح . .

رابعاً : إسماعيل بن عباش عن عمرو بن قيس به إلى قوله : « ويخزن العمل » .

أخرجه أبو عمرو الداني في « الفتن » (ق ٥٣ / ١ - ٢) ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ٣٠٦ / ٥١٩٩) بتمامه .

خامساً : بشر : حدثني عمرو بن قيس به .

أخرجه ابن عساكر .

(فائدة) : هذا الحديث من أعلام نبوته ﷺ ، فقد تحقق كل ما فيه من الأنباء ، وبخاصة منها ما يتعلق بـ (المَثْناة) ، وهي كل ما كتب سوى كتاب الله كما فسره الراوي ، وما يتعلق به من الأحاديث النبوية والآثار السلفية ، فكأن المقصود بـ (المثناة) الكتب المذهبية المفروضة على المقلدين . التي صرفتهم مع تطاول الزمن

عن كتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ كما هو مشاهد اليوم مع الأسف من جماهير المتمذهبين ، وفيهم كثير من الدكاترة والمتخرجين من كليات الشريعة ، فإنهم جميعاً يتديَّنون بالتمذهب ، ويوجبونه على الناس حتى العلماء منهم ، فهذا كبيرهم أبو الحسن الكرخي الحنفي يقول كلمته المشهورة :

« كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة ، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ »[1] .

فقد جعلوا المذهب أصلاً ، والقرآن الكريم تبعاً ، فذلك هو (المثناة) دون ما شك أو ريب . وأما ما جاء في « النهاية » عقب الحديث وفيه تفسير (المثناة) :

« وقيل : إن المثناة هي أخبار بني إسرائيل بعد موسى ﷺ وضعوا كتاباً فيما بينهم على ما أرادوا من غير كتاب الله ؛ فهو (المثناة) ، فكأن ابن عمرو كره الأخذ عن أهل الكتاب ، وقد كان عنده كتب وقعت إليه يوم اليرموك منهم . فقال هذا لمعرفته بما فيها » .

قلت : وهذا التفسير بعيد كل البعد عن ظاهر الحديث ، وأن (المثناة) من علامات اقتراب الساعة ، فلا علاقة لها بما فعل اليهود قبل بعثته ﷺ ، فلا جرم أن ابن الأثير أشار إلى تضعيف هذا التفسير بتصديره إياه بصيغة « قيل » .

وأشد ضعفاً منه ما ذكره عقبه :

« قال الجوهري : (المثناة) هي التي تسمى بالفارسية (دوبيتي) . وهو الغناء » !

---

(١) «تاريخ التشريع الإسلامي» للشيخ محمد الخضري .



@ALTaymi ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٨م

= [ALTaymi: تكلم الألباني على حديث المثناة في كتابه "الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام" بكلام أطول، واستشهد على كلامه بكلام لابن القيم؛ فلينظر...] =

كثرة الخلاف فى المقلدين وقلته فى أهل الحديث:

ومن عرف هذا عرف السبب فى بقاء طوائف المُقَلِّدين على تفرقهم المشين طيلة هذه القرون الطويلة، حتى أفتى جمهورهم ببطلان الصلاة أو كراهتها وراء المخالف فى المذهب، بل منع بعضهم الحنفى أن يتزوج المرأة الشافعية، وأجاز آخر ذلك لكن دون العكس؛ مُعَلِّلاً ذلك بقوله: «تنزيلاً لها منزلةَ أهل الكتاب»! كأن الله تعالى، لم يخاطبهم بقوله: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وقال: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣]؛ قال ابن القيم -رحمه الله- (١/ ٣١٤):

و«الزبر: الكتب؛ أى كل فرقة صنفوا كتبًا أخذوا بها وعملوا بها، ودعوا إليها، دون كتب الآخرين، كما هو الواقع سواء».

أقول: ولعل هذه الكتب هى التى أشار إليها عبد الله بن عمرو -رضى الله عنهما- فيما رواه عنه عمرو بن قيس السكونى قال:

«خرجتُ مع أبى فى الوفد إلى معاوية، فَسَمِعْتُ رجلاً يحدِّث الناس، يقول:

«إن من أشراط الساعة أن ترفع الأشرار، وتوضع الأخيار[1]، وأن يخزن الفعل والعمل، ويظهر القول، وأن يقرأ بالمثناة فى القوم، ليس فيهم من يغيِّرها أو ينكرها».

(١) أى: يعلى الناس منزلة الأشرار، ويخفضون منزلة الأخيار، كما هو مشاهد اليوم.

٨٥

فقيل: وما المثناة؟ قال: ما اكتُتب سوى كتاب الله عز وجل»[1].

وكأنه لذلك كان الإمام أحمد رحمه الله - حرصًا منه على إخلاص الاتباع للكتاب والسنة - يكره وضع الكتب التى تشتمل على التفريع و الرأى[2]؛ خشية إيثار الناس لها على الكتاب والسنة، كما فعل المقلِّدة تمامًا؛ فإنهم يُؤْثِرُونَ مذهبهم على الكتاب والسنة عند الاختلاف، ويجعلونه مِعْيَاراً عليهما كما تَقَدَّمَ عن الكرخى، وكان الواجب اتباع الكتاب والسنة، كما تقضى بذلك الأدلة المتقدمة منهما، وكما توجب ذلك عليهم أقوال أئمتهم، وأن ينضموا إلى من كان الكتاب والسنة معه من المذاهب الأخرى، ولكنهم مع الأسف الشديد ظلوا مختلفين متنازعين؛ ولذلك قال ابن القيم (٢/ ٣٣٣) وقد ذكر قوله ﷺ: «وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيراً؛ فعليكم بسنتى. . .»:

«وهذا ذمٌّ للمختلفين، وتحذير من سلوك سبيلهم، وإنما كثر الاختلاف وتفاقم أمره بسبب التقليد وأهله، الذين فرقوا الدين وصيَّروا أهله شيعًا؛ كل فرقة تنصر متبوعها، وتدعو إليه، وتَذُمُّ من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم، حتى كأنهم ملةٌ أخرى

---

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ٥٥٤ - ٥٥٥) وقال: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبى وهو وإن كان موقوفاً فله حكم المرفوع؛ لأنه من الأمور الغيبية التى لا تقال بمجرد الرأى، لا سيما وقد رفعه بعض الرواة عنده، وصححه أيضاً.

(٢) ابن الجوزى فى «مناقب أحمد» (ص ١٩٢).

سواهم، ويدأبون ويكدحون فى الرَّدِّ عليهم، ويقولون: «كتبهم» و«كتبنا» و«أئمتهم» و«أئمتنا» و«مذهبهم» و«مذهبنا»! هذا والنبى واحد، والقرآن واحد، والرب واحد؛ فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سواء بينهم كلهم، وأن لا يطيعوا إلا الرسول ﷺ، ولا يجعلوا معه من يكون أقوالُه كنصوصه، ولا يتخذ بعضهم بعضًا أرباباً من دون الله، فلو اتفقت كلمتهم على ذلك، وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله، وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقلَّ الاختلاف، وإن لم يعدم من الأرض؛ ولهذا تجد أقل الناس اختلافًا أهل السنة والحديث، فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقًا وأقل اختلافًا منهم؛ لما بنوا على هذا الأصل، وكلما كانت الفرقة عن الحديث أبعد كان اختلافهم فى أنفسهم أشد وأكثر، فإن من رد الحق مَرَجَ عليه أمره واختلط عليه، والتبس عليه وجه الصواب، فلم يدرِ أين يذهب، كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥].

وقال أيضاً (٢/ ٣٤٧):

«ونحن لا نَدَّعى أن الله فَرَضَ على جميع خلقه معرفة الحق بدليله فى كل مسألة من مسائل الدين، دقه وجله، وإنما أنكرنا ما أنكره الأئمة ومن تَقَدَّمهم من الصحابة والتابعين، وما حدث فى الإسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة فى القرن الرابع المذموم على

لسان رسول الله ﷺ، من نصب رجل واحد، وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشارع، بل تقديمها عليه، وتقديم قوله على أقوال مَن بعد رسول الله ﷺ من جميع علماء أمته، والاكتفاء بتقليده عن تلقى الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة، وأن ينضم إلى ذلك أنه [يعنى الرجل المقلِّد] لا يقول إلا بما فى كتاب الله وسنة رسوله، وهذا مع تَضَمُّنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد، والقول على الله بغير علم، فيه الإخبار عمن خالفه - وإن كان أعلم منه - أنه غير مصيب للكتاب والسنة، ويقول: متبوعى هو المصيب، أو يقول: كلاهما مصيب للكتاب والسنة - وقد تعارضت أقوالهما - فيجعل أدلة الكتاب والسنة متعارضة ومتناقضة، والله ورسوله يحكم بالشىء وضده فى وقت واحد، ودينه تبع لآراء الرجال، وليس له فى نفس الأمر حكم معين؛ فهو إما أن يسلك هذا المسلك أو يُخَطِّئ من خالف متبوعه، ولا بد له من واحد من الأمرين، وهذا من بركة التقليد عليه!

إذا عُرِفَ هذا فنحن إنما قلنا ونقول: إن الله تعالى أوجب على العباد أن يتَّقوه بحسب استطاعتهم، وأصل التقوى معرفة ما يتقى، ثم العمل به؛ فالواجب على كل عبد أن يبذل جهده فى معرفة ما يتقيه؛ مما أمره الله به ونهاه عنه، ثم يلتزم طاعة الله ورسوله، وما خفى عليه؛ فهو فيه أُسْوَةَ أمثاله ممن عدا الرسول، فكلُّ أحد سواه قد خفى عليه بعض ما جاء به، ولم يخرجه ذلك عن كونه من أهل العلم، ولم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه».



@ALTaymi ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٨م

٢:١٥- لما يكتب لك [الألباني]: تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا؛ الظالمون الذين هم علماء المذاهب، الذين في نظره جعلوا القرآن تابعًا والسنة تابعة لكلام أئمتهم... أئمة المذاهب ظالمون؟! يعني أنت الآن تقول: تعالى الله عما يقول ابن مفلح والبهوتي والنووي والرافعي وخليل وابن عابدين...إلخ علوًا كبيرًا؟!".

[ALTaymi: لم أجد أن الألباني كتب: "تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا"، و"علماء المذاهب" في موضع واحد. ويرافق هذه التغريدة كلام العلامة بكر أبو زيد عن التمذهب]=

الوفاق، ونبذ أسباب الشقاق، وعقد لاختلافهم «مجلس المناظرة والشورى» إلى الأدلة الشرعية، وفي عُقْدَةِ رَأْيِهِ: التَّسْلِيْمُ لِلدَّلِيل، وَلِمَا قَامَ على ترجيحه الدليل.

القسم الثاني : مُتَعَصِّبٌ ذَمِيم أَخْلَدَ إلى حضيض التقليد، ولم يَدْرِ ما يُبدىء في الفقه، وما يعيد، هَجَرَ القرآن، والسُّنة، والقدوة بصاحب هذه الرسالة ﷺ، وَنَصَبَ إِمَامَهُ غير المعصوم مَحِلَّ النبي المعصوم، فجعله الواسطة بينه، وبين رَبِّه، فلا يدين بدليل، ولا تعليل سليم، وجعل: «المتن في المذهب» له قرآناً، و«شُروحه» له سنة وتِبْيَاناً، فالحق عنده ما قاله، أو استروحه هو من مذهب إمامه، وإن خالف الدليل، لقد هجرَ هذا الفريق القرآن، واتخذوه لِلرُّقَى والسلوان، وَعَدَلُوا عن السُّنة، وجعلوها للتبرك، وقضاء الأزمان، وأوجدوا الشقاق، وتشقيق الأُمة، حتى بلغ الحال إلى أن الحنفي المتعصب لا يصلي خلف الشافعي، ولا يزوجه، وأنه بمنزلة الذمي.

وبهذا يظهر فساد قول أبي الحسن الكرخي من الحنفية:

(كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك فهو مؤول أو منسوخ).

وبطلان قول من أبصر أنوار الدليل فلم تنفتح لها بصيرته لتعصبه المذهبي فقال:

(لم أخالفه حيًّا فلا أخالفه ميتاً).

وقول بعضهم:

فلعنة ربنا أعداد رمل   على من رد قول أبي حنيفة

وهذا القول الشنيع، قد نقله شيخنا الأمين ـ رحمه الله تعالى ـ في : (أضواء البيان: ٧/ ٤٣٧ ـ ٤٦٣). ورد عليه ردًّا بليغاً، وفَنَّدَه، وأغلظ على مقالته.

فهذا فريق تباعد عن الكتاب، والسنة، فضلَّ الطريق، ومالت به العصبية ذات الشمال، وذات اليمين ــ نعوذ بالله من صنيعه ــ وقد عظمت بهم المحنة، واشتدت بهم الأزمة، وكان الناس في أمر مريج، واضطراب شديد!

مِنْ هُنَا وَقَعَ التجاذب في المسلم بين داعيين: داعي الدليل الأحق، وداعي التقليد الأعمى الأصم، وصار من الأبحاث المتولِّدة بعد انقراض القرون الثلاثة المفضلة.

وقد قال كل فيه قولاً، وبحث آخر فيه بحثاً، وثالث أَلَّف فيه رسالة، أو رسالتين، ورابع كتب فيه كتاباً، أو كتابين، وخامس ما ترك مناسبة إلاَّ وذكره، كُلٌّ على مراده ومشربه.

وما زال دولاب التطاحن والتكاثر فيه مستمراً حتى عصرنا، فهو محل سجال، ومعترك نزال، ووقع بسببه مشاحنات، وبغضاء، وتكفير وتبديع، وتفسيق وتضليل، وتقاطع، وتدابر، حتى نشبت في بعض الأصقاع حروب أبادت الفريقين، وهيشات أُهْدِرت بسببها دِمَاءُ من شاء الله من المسلمين.

وما زال الأمر كذلك حتى تَطَامَنَتِ الفتنة بقلم الحافظين: حافظ المشرق: الخطيب البغدادي، المتوفى سنة (٤٦٣هـ) ــ رحمه الله تعالى ــ في كتابه: «الفقيه والمتفقه». وحافظ المغرب: ابن

وقول قاضي دمشق محمد بن موسى الباساغوني الحنفي. ت سنة (٥٠٦)هـ: «لو كانَ لي أمر لأخذتُ الجزية من الشافعية» انتهى من ترجمته في: «ميزان الاعتدال».

وقول القاضي عياض ـ رحمه الله تعالى ـ مع جلالته :

ومالك المرتضى لا شك أفضلهم إمام دار الهدى والوحي والسنن

وقول محمد بن إبراهيم البوشنجي ـ رحمه الله تعالى ـ:

وإنّي حياتي شافعي فإن أمت فتوصيتي بعدي بأن يتشفعوا

وقول أبي إسماعيل الأنصاري الهروي ـ رحمه الله تعالى ـ:

أنا حنبليٌّ ما حييت وإن أمت فوصيتي للناس أن يتحنبلوا[١]

والمنصف يلتزم قول الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ:

(ما منا إلاّ مَنْ رَدَّ أوْ رُدَّ عليه إلاّ صاحب هذا القبر) وأشار إلى قبر النبي ﷺ.

وقال الصاوي في: «حاشيته على الجلالين» عند قول الله ـ تعالى ـ: ﴿ولا تقولن لشيء إنّي فاعل ذلك غداً، إلاّ أن يشاء الله﴾ الآية: [الكهف/ ٢٣، ٢٤].

(ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، والحديث الصحيح، والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة، ضال مضل، وربما أدَّاه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) انتهى بلفظه.

---

(١) السير للذهبي ١٨/ ٥٠٧. والظاهر من قول الهروي أنه يريد من حيث نصرة السُّنَّة ومكاسرة الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ للمبتدعة، فيكون إذاً واقعاً موقعه.

عبدالبر، المتوفى سنة (٤٦٣هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه: «جامع بيان العلم وفضله». إذ حَرَّرا كلمة الفصل بالانتصار لداعي الدليل، والقدح في الدعوة إلى التعصب الذميم، والصَّدِّ عن الدليل، فَلاَحَ لَدَى المنصفين الحق المبين من الزَّيْفِ والمَيْنِ، لكن هذه قضية للهوى والحظوظ النفسانية فيها غارة ومدخل، وغاية ومطلب؛ لأن أُمور القضاء، والفتيا، كانت تُرْسَمُ على مذهب كذا، والسلطة معهم، فيصعب اقتحام الدعوى عليهم.

لكن ما شعر الناس إلاَّ وصوت جهير ينطلق من الأرض المباركة، من رُبى دمشق الشام، يُعْلِنُ على رؤوس الأشهاد: فساد التعصب المذهبي، وغلط المقلدة، وتغليط الدعوة إلى سَدِّ باب الاجتهاد، وأن حقيقة ذلك نسخ للشريعة، والصيحة في وجوه دعاة التعصب المذهبي، وأنه بدعة حادثة بعد القرون الفاضلة، وأن قول من قال بوجوب تقليد فقيه في دين الله لاَ يُخْرَجُ عن قوله إلى الدليل، ولا إلى غيره من المجتهدين: ضلال عظيم، وبدعة في المسلمين. وأن الواجب هو الطواعية لله، ودينه، وشرعه، ورسوله ـ ﷺ ـ لا غير. إلى آخر تلك الحقائق الإيمانية، والدعوات الشرعية، فقال في ذلك، وخطب، وكاتب، وكتب، وأنكر على الفَعَلَةِ، واستنكر، ونصح، وأرشد. ذلكم هو شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدِّين أحمد ابن عبدالحليم ابن تيمية النميري الحراني ثم الدمشقي، المولود سنة (٦٦١هـ) والمتوفى سنة (٧٢٨هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ؛ فأثَّرت دعوته الإصلاحية هذه، وهَيَّأ الله له أعواناً، وتلاميذ، في غرتهم:



@ALTaymi ٢٠ ديسمبر، ٢٠١٨م

٢:٢٨-"كلام الكرخي لسان حال كل عالم؛ نص عليه القرافي في شرح التنقيح؛ أي عالم خالف نصًا؛ إنما خالفه لمعارض راجح؛ إما أن يرى هذا النص مؤولاً أو منسوخًا أو قدم عليه غيره عند الترجيح".

[ALTaymi: ليس هذا محل الخلاف؛ محل الخلاف تصويب كل ما يقوله العالم بناء على هذا].

جهود طلبة العلم في التصدي لأصحاب الدعوة إلى "التمذهب بمذهب من المذاهب الأربعة، ولزوم أقوال أئمته، وعدم الخروج عنها" ولمن تهكّم بالبحث عن الراجح من الأقوال





@ALTaymi ٢٣ يناير، ٢٠١٩م

ردًا على @saqerjebla و@ktbdros

ومن تصدى لأصحاب الدعوة إلى "التمذهب بمذهب من المذاهب الأربعة، ولزوم أقوال أئمته، وعدم الخروج عنها إلا ما ندر"، و[لمن] تهكَّم بالبحث عن الراجح من الأقوال: فيصل بن قزار الجاسم @faisalaljasem

www.al-jasem.com/archives/2013

فيصل بن قزار الجاسم

البداية | الصوتيات | المرئيات | المقالات | إصدارات | البث المباشر | عن الشيخ | اتصل بنا

محمد بن عبد الواحد المصري الملقب بالأزهري الحنبلي تزبّب قبل أن يتحصرم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد،

فإن من الصيحات الجديدة لدى بعض الشباب وطلبة العلم المبتدئين المناداة بطلب العلم عن طريق التمذهب بمذهب من المذاهب الأربعة المعروفة، والاعتناء بمتونه ولزوم أقوال أئمته، وعدم الخروج عنها إلا ما ندر، وحصر البحث عن الراجح من الأقوال في إطار المذهب لا خارجه، وهذه عند التحقيق دعوى يتجاذبها طرفان ووسط، وليس مقصودي هنا الكلام حول هذه الدعوى بالخصوص وبيان ما اشتملت عليه من حق أو باطل، وإنما المقصود التنبيه على انحراف بعض من ينتحل هذه الدعوى وينادي بها، حتى صار له أتباع ومتابعون، ممن خرج عن جادة العلماء وسلك غير سبيلهم في العلم والأدب والمنهج، حيث تصدر قبل أن يتأهل، وتزبّب قبل أن يتحصرم، وصاصأ ولمّا يُفقّح، وهو الشاب الذي لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره والمعروف بمحمد بن عبد الواحد المصري المقيم في قطر، والذي يُلقّب نفسه بالأزهري الحنبلي، على أن تصدّره ليس وليد اليوم بل منذ سنين، لكنه اليوم يُعدّ من أبرز رؤوس هذا التوجه على صغر سنه.

:: أحدث الصوتيات ::

التعليق على "منتقى الأخبار" في أحاديث الأحكام للمجد بن تيمية
22 مارس,2017 828 مشاهدة صوتيات

التعليق على رسالة "المقامات" في ذكر بعض الوقائع التاريخية لعبد الرحمن بن حسن
22 مارس,2017 568 مشاهدة صوتيات

ضبط العلم ... أهميته وسبل تحقيقه
25 ديسمبر,2016 1664 مشاهدة صوتيات

:: أحدث المرئيات ::

مفهوم الدعوة ... حقيقته ومظاهر الانحراف فيه
7 مايو,2016 3362 مشاهدة مادة مرئية

محمد بن عبد الواحد المصري الملقب بالأزهري الحنبلي تزبّب قبل أن يتحصرم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين، أما بعد،

فإن من الصيحات الجديدة لدى بعض الشباب وطلبة العلم المبتدئين المناداة بطلب العلم عن طريق التمذهب بمذهب من المذاهب الأربعة المعروفة، والاعتناء بمتونه ولزوم أقوال أئمته، وعدم الخروج عنها إلا ما ندر، وحصر البحث عن الراجح من الأقوال في إطار المذهب لا خارجه، وهذه عند التحقيق دعوى يتجاذبها طرفان ووسط، وليس مقصودي هنا الكلام حول هذه الدعوى بالخصوص وبيان ما اشتملت عليه من حق أو باطل، وإنما المقصود التنبيه على انحراف بعض من ينتحل هذه الدعوى وينادى بها، حتى صار له أتباع ومتابعون، ممن خرج عن جادة العلماء وسلك غير سبيلهم في العلم والأدب والمنهج، حيث تصدر قبل أن يتأهل، وتزبّب قبل أن يتحصرم، وصأصأ ولمّا يُفقِّح، وهو الشاب الذي لم يتجاوز الخامسة والثلاثين من عمره والمعروف بمحمد بن عبد الواحد المصري المقيم في قطر، والذي يُلقّب نفسه بالأزهري الحنبلي، على أن تصدّره ليس وليد اليوم بل منذ سنين، لكنه اليوم يُعدّ من أبرز رؤوس هذا التوجه على صغر سنه.

والحقيقة أنني تتبعت بعض مقالاته وآرائه المنشورة في وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض أجوبته عبر برنامج ASKfm، فاستبان لي ما منه انحراف فكري ومنهجي وخُلُقي، حتى أشفقت على متابعيه والمتأثرين به، فرأيت من الواجب عليّ التحذير منه ومن مسلكه، وتنبيه الشباب الأغمار على حقيقة أمره.

وهذا الشاب المتعجّل –هدانا الله وإياه- لم يكتف بتصدره قبل تأهله، بل جمع إلى ذلك الجرأة على الفتيا في مسائل معاصرة بما يخالف علماء العصر وأئمة هذا الزمان، وليته اكتفى بذلك أيضاً بل زاد عليه ازدراء العلماء وانتقاصهم والوقيعة فيهم والتحذير من مناهجهم، في الوقت الذي يثني فيه على المبتدعة والمتعالمين المشاركين له في التصدّر والجرأة، بل والانحراف في المنهج كما سيأتي توضيحه، وجَمَع مع ذلك لساناً بذيئاً يتنزه عنه عوام الناس فضلاً عن خواصهم.

ولعلي أشير إلى بعض هذه الانحرافات في النقاط التالية، مع التنبيه على أنني لست بصدد الردّ على كل ما سأنقله عنه، وبيان عواره، دفعاً للإطالة، لكنني قد أنبه على بعض ذلك، وأعلق عليه بما يبين وجه الخلل في كلامه، ويوضح مواضع النقد عليه:

أولاً: الوقيعة في بعض علماء أهل السنة والجماعة وتنقصهم

ومن أمثلة ذلك:

1- انتقاصه للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله-:

فقال –هدانا الله وإياه- في جواب له: (أما الشيخ محمد بن عبد الوهاب فليس إماماً عندي ولا مجدداً، واللي – مش عاجبه يطق راسه في الطوفة؟!).

قلت: وهل يحتاج الإمام محمد بن عبد الوهاب إلى تزكية أمثال هذا المسكين؟! كيف وقد زكته دلائل الكتاب والسنّة، وشهد له عمل سلف الأمة، فإنه كان من أئمة الداعين إلى تجريد التوحيد لله تعالى والاتباع للرسول صلى الله عليه وسلم، متبعاً لا مبتدعاً، ومقتدياً لا مبتدياً، زكاه أئمة العلم، وتتابعوا على النهل من علومه وفوائده، عاكفين على دراسة كتبه ومؤلفاته، معتنين بها شرحاً وتدريساً ونشراً.

وهذا المسكين يبدو أنه لا يعرف حقيقة الدعوة التي دعا إليها الإمام محمد بن عبد الوهاب، القائمة على تجريد التوحيد لله تعالى، والاتباع للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعرف معنى الإمامة في الدين، ولا التجديد الذين نفاهما عن الإمام محمد بن عبد الوهاب مع تحققهما فيه غاية التحقق، فالإمام هو المقتدى به، المُتَّبَع فيما دعا إليه، حتى صار له أتباع يحملون دعوته وينشرون علمه من بعده، والمجدد هو المحيي لما اندرس من دين الإسلام، القائم بنصرة الشريعة، وله علامات ذكرها أهل العلم، قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن –رحمه الله-: (أوضحها وأجلاها وأصدقها وأولاها؛ محبة الرعيل الأول من هذه الأمة، والعلم بما كانوا عليه من أصول الدين، وقواعده المهمة، التي أصلها الأصيل، وأسها الأكبر الجليل: معرفة الله بصفات كماله، ونعوت جلاله...) [[الدرر السنية 9/72]].

– وقال محمد بن عبد الواحد –هدانا الله وإياه- أيضًا في موضع آخر: (الشيخ محمد بن عبد الوهاب لا يمثل ابن تيمية ولم يفهمه).

– وقال عن الوهابية: (داعش خوارج جهال، وعدم عذرهم بالجهل هم فيه أبناء الوهابية).

– وقال أيضاً في مسألة العذر بالجهل: (وهو من غلو الوهابية).

– ولما سُئل عن معنى قوله: "غلو الوهابية"، أجاب بقوله: (يعني من أخطائهم المبنية على الغلو والجهل بدين الله، وهذا أقوله منذ سنوات؟! … ولست أقوله اليوم فقط).

– وعرّف –هدانا الله وإياه- مراده بالوهابية بقوله: (الوهابية أعني بهم: أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذين لا يخرجون عن أقواله، الذين يدورون في فلك "الدرر السنية" وكتب القوم لا يخرجون عنها).

قلت: كلامه يشمل جميع أئمة الدعوة النجدية المتقدمين والمتأخرين منهم من أمثال الشيخ عبد العزيز بن باز –رحمه الله-، وصالح الفوزان –حفظه الله-، وكل علماء المملكة عموماً، لأنهم يُجلّون الإمام محمد بن عبد الوهاب، ويُعدونه إمام هدى، ويعتنون بكتبه وكتب أئمة الدعوة من بعده، ويحرصون على مجاميعهم التي من أبرزها "الدرر السنية"، ويوصون بها، ولم يُنقل عن أحد منهم انتقاصها أو نقدها!

– وقال محمد بن عبد الواحد –هدانا الله وإياه- في منشور له قبل سنوات: (الأزمة قديمة منذ استوردنا **النموذج النجدي** غير مفرقين بين الثوابت والمتغيرات، ولا بين العبادات والعقائد والأعراف).

2- انتقاصه المحدث محمد ناصر الدين الألباني –رحمه الله-

– قال محمد بن عبد الواحد –هدانا الله وإياه- في جواب له: (إن الشيخ الألباني ما دخل علماً إلا أفسده).

– وقال فيمن يعتقد أن المحدث الألباني أعلم أهل الأرض بالسنة وأكثرهم اطلاعاً على الحديث والآثار: (حمقى مضحوك عليهم).

3- **طعنه في العلماء السلفيين الذي يفتون الناس بما ترجح لديهم بالدليل بدون التقيد بمذهب معين**، وهو الذي عليه علماء الوقت من أمثال: الشيخ ابن باز والعثيمين والعباد والفوزان –رحم الله الأموات منهم وحفظ الأحياء- وغيرهم، فضلاً عن الألباني، وهو يعبّر عنهم في كلامه بـ"السلفية المعاصرة".

– فقال في جواب له: (وأنا رجل لا أرى هذه الطائفة إلى على فساد عظيم وضلال كبير، وأنها لا تمثل السلف ولا ابن تيمية حتى)، ثم مثّل –هدانا الله وإياه- بمحمد بن عبد الوهاب وأتباعه.

– وقال في موضع آخر: (إن منهج هؤلاء في الفقه منهج ضال)، كما أنه وافق غيره على قوله: (إنه كمنهج الخوارج قديماً).

– وقال: (العقلية السلفية المعاصرة إذا دخلت علماً أفسدته، أو شرحت متناً حرّفته، أو في علاقة قلبتها نكداً).

– وقال: (إن السلفية المعاصرة ظلمت شيخ الإسلام ابن تيمية وشوهته بانتسابها إليه، وهم أبعد الناس عن فهمه وقراءته قراءة صحيحة واستيعابه).

– وقال في جواب له مصححاً تقسيم البدع إلى خمسة أقسام: (وفك نفسك من طريقة السلفية المعاصرة في البدع، واطلع من شرنقتهم عشان ربنا يكرمك وتفهم المسألة وتحررها صح. نصيحة تمسك بها).

– وقال: (ولا يجتمع عقل وتعصب، ولا علم حقيقي وسلفية معاصرة، خذها من رجل "هرس" السلفية المعاصرة وحفظ كتب أعلامها وشرحها سنوات وانغمس فيها).

قلت: هو هنا يعلن توبته ورجوعه عن تدريس وشرح كتب السلفيين المعاصرين كما يسميهم ومن أهمها كتب الإمام محمد بن عبد الوهاب وعلماء المملكة إلى يومنا هذا.

– وقال في سخريته عن الإفتاء بما يترجح للمفتي بالدليل من غير التقيد بمذهب معين، حيث سئل: (من أول من تمذهب على مذهب الإمام الراجح؟ ومن ابتدع هذا الأمر المفجع؟). فأجاب: (الخوارج زمن الصحابة).

4- انتقاصه علماء المملكة العربية السعودية بالخصوص

– فقد سأله سائل قائلاً: (والله الحكومة السعودية ومع احترامي لبعض مشايخها تافهين جدا تاركين كل امور وقضايا الأمة وبيحكوا عن قيادة المرأة!!) فأجاب –هدانا الله وإياه-: (بيلهوا المشايخ ويضحكوا عليهم، وبهم على الناس).



‏٢٣@ALTaymi يناير

= وكنت ممن تعقب كثيرًا من منشورات محمد عبد الواحد الأزهري، وهذا أقدم تعقب لي عليه (بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٦):

اقتباس التغريدة



‏@ALTaymi ٢٣ يناير، ٢٠١٦م

ردًا على@ibnmofleh

تقول: تعامل الألباني مع التراث الفقهي بطريقة خاطئة، وألزم الفقهاء ما لا يلزم، وإن منهجه أضر بالأمة كثيرًا! ولم تبين منهجه ولا تعامله!



‏@ALTaymi ٢٣ يناير ٢٠١٦م

اردًا على @ibnmofleh

كما أنك ذكرت بعض المسائل التي ترى أن الشيخ الألباني شذ فيها، ولا سلف له فيها، ولم تبين لماذا شذ، وكيف أن=

https://ask.fm/Mohamadabdelwahed/answers/134862892515?utm_campaign=answer_own&utm_medium=social&utm_source=twitter#_=_

askfm التسجيل

إن استمرارك يعني موافقتك على استخدامنا لملفات تعريف الارتباط (الكوكيز).

محمد عبد الواحد
@Mohamadabdelwahed
متابعة

عذرًا يا شيخ ممكن تقولنا بعض المسائل التي شذ فيها الشيخ الألباني و لا سلف له فيها ؟

تحريم الذهب المحلق
تحريم صوم السبت مطلقا
قول الصلاة خير من النوم في الأذان الأول
كون خطبة العيد واحدة
بدعية قبض اليدين بعد الرفع من الركوع
وضع اليد على الصدر حال القيام في الصلاة
عدم وجوب زكاة التجارة
وجوب أخذ ما زاد عن القبضة
وغير ذلك
وبعضها مخالف للإجماع وبعضها شاذ
والمشكلة ليست في الشذوذ في مسألة أو أكثر، وإنما في منهج النظر، والدعاوى العريضة بأن ذلك اتباع للسنة التي ضيعتها الأمة بمذاهبها كلها.
ولن أجيب في شيء متعلق بالألباني بعد ذلك.

منذ 7 أيام

58

اسأل hamadabdelwahed

ما، متى، لماذا... اسأل

اسأل كمجهول

عن محمد عبد الواحد:

ماجستير أصول الفقه جامعة الأزهر
اجعل الأسئلة فيما يفيد
إذا كررت السؤال ٣ مرات فلم أجب؛فلن أ
الفيس
ook.com/MOHAMMADELSALAFY



@ALTaymi ٢٣ يناير ٢٠١٦م

= وكيف أن قوله بوضع اليد على الصدر حال القيام في الصلاة –مثلاً– شذوذ، والقول بوضعهما تحت السرة أقرب منه وأوجه؟!

مع أن الألباني لم يشدد في وضع اليدين على الصدر، فقد قال بنحو ما وصفته بعين الفقه حيث قال: "تضعهما على الصدر أو قريبًا منه"، كما أنه جعل ما ورد بعبارة: "فوق السرة" شاهدًا لحديث: "وضعهما على الصدر"!!

المنتسبون إلى السلفية من أهل (السنوات الأخيرة) يستشهدون على رأيهم في المسائل المتعلقة بالتمذهب بتقريرات شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم

عبدالعزيز الراجحي
@vYlYv
تابع

الباطل المحض لا تتقبله الأنفس ، ففطرة الله للخلق تأباه ، ولكن بمزجه بشيء من الحق يروج على القُصَّر .
ولو لم يكن في هذه الدعوى ، إلا إيهام الناس أن أئمتهم السابقين ، لم يكونوا معتمدين على الدليل ، واطراح كتبهم الفقهية ، لكفى ذلك بؤسا وشقاء وضلالا !

وداد @widadshsa
لا ألوم من نشأ وشب في بيئة #فقه_الدليل فلم يتمكن من رصد ما فعلت هذه الدعوى بالمجتمعات، وبين المتدينين والعامة بل والناشئة.
فلا يكون كمن وفد إليهم هذا الفكر وهم في بيئات تحترم مؤسساتها العلمية ومشايخها، وتثق بالفتوى -وإن لم يعلموا الدليل- فتخبطوا....

١:١٠ ص - ١٨ أبريل ٢٠١٩

٦ إعادات تغريد ٦ إعجابات

٢ ٦ ٦

عبدالعزيز الراجحي @vYlYv · ٢٣ س
استبدل الناس ممن راجت عليهم هذه الدعاية أئمة الدين المجتهدين العظام ، برعاع لا قيمة لهم في علوم الشريعة ولا في التقوى ولا استقامة الديانة ، فلعبت بهم الشياطين ، وأصبحوا في كل صباح على مذهب واتجاه ، ولعدم رسوخ فتاواهم في نفوسهم ، لا يكترثون هم بمخالفتها غدا لأدنى سبب وهبوب ريح !

٢ ٣ ٢

عبدالعزيز الراجحي @vYlYv · ٢٣ س
بل أصبحت هذه الفئة لا تكترث بالأحكام ولا بمصنفات الأئمة، إذ هم مقلدة لا يدركون ما يقولون ! بل هم مخالفون للوحي ، هاجرون له ! يقدمون أقوال الرجال على قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ! وهذا الظن وحده كاف لفهم ما عليه القوم حقيقة من معرفة سير الأئمة ومكانتهم وتعظيمهم الشريعة!

١ ٢ ٢

عبدالعزيز الراجحي @vYlYv · ٢٣ س
لو يعلم هؤلاء وأمثالهم ، ما حرموا أنفسهم منه ، من مصنفات تُقيم في النفس العلوم ، وتُرسّخ الشريعة ، وتنير البصيرة ، وتبهج النفس ، وتضيء الطريق ، وتسلك بصاحبها سبل السلام ، لعلموا أن لعنة حلت بهم عقوبةً وجزاءً ، فسلكت بهم طريقا غير طريق أئمتهم ، وهدتهم بهداية لم يكن عليها أسلافهم!

١ ٢

ابن أحمد.. @aboufidaah · ٢٢ س
ردًا على @vYlYv
أصحاب فقه "الدليل" لم يوهموا شيئا، وإنما فرقوا بين الطبقات والمذاهب وأربابها الأولين، وهي ليست من إنشائهم، ولا من كيسهم، وما ذكرته - أيها الفاضل - لازم في نظرك وفي نظر من يوافقك.



@ALTaymi ١٩ أبريل ٢٠١٩م

ردًا على @vYlYv

أ#فقه_الدليل دعوى باطلة ممزوجة بشيء من الحق يروج على القُصَّر؛ تتضمن إيهام الناس أن أئمتهم السابقين، لم يكونوا معتمدين على الدليل، واطراح كتبهم الفقهية! واستبدال رعاع لا قيمة لهم في علوم الشريعة، ولا في التقوى، ولا استقامة الديانة؛ بهم!!

[عُبِّر عن هذا بـ: استبدل الناس ممن راجت عليهم هذه الدعاية أئمةَ الدين المجتهدين العظام، برعاع لا قيمة لهم في علوم الشريعة ولا في التقوى ولا استقامة الديانة]!!!

وأصبحت هذه الفئة هم المقلدة الذين لا يدركون ما يقولون، المخالفون للوحي، الهاجرون له! الذين يقدمون أقوال الرجال على قول الله وقول رسوله صلى الله عليه وسلم؟!!!

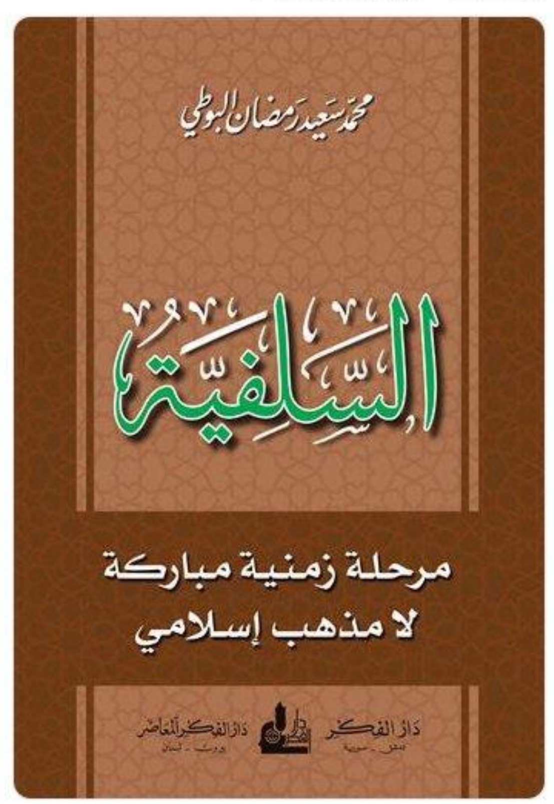
التعليق بهذا المستفْهم عنه على كلام معين؛ تأييدًا؛ يدل على أن مقصود التعليق والكلام المعلَّق عليه واحد، وصاحب الكلام المعلَّق عليه يقصد به ما يصفه بالتيار السلفي المعاصر، ورأيه في السلفية هو رأي البوطي، كما أن البوطي شيخه!!!


وداد @widadshsa · ١٩ ديسمبر ٢٠١٨
من أقبح ما فعله التيار السلفي المعاصر في عقلية العامة من طلاب العلم وغيرهم أنه صوّر لهم الدليل سطرا واضحا ظاهرا لا يحتمل إلا معنى واحدا!
وما وجدت أمرًا شاقًا كالرجوع بالمعترض إلى إيضاح فكرة الدليل كما هي في واقعها لا في عقله!
٢١ ٢١ ٧٥
عبدالله الإبراهيمي
@3bdlellah
تابِع
ردًا على @widadshsa
ترى لي فترة أشوفك تغردين عن السلفية بتصور قاصر جائر أعلم يقينا أن باعثه التعصب الذي تحاولين تغليفه بغلاف النصح والشفقة ، من أراد أن ينقد فلينقد بعلم وإنصاف وإلا فيسعه السكوت حتى لا يكون الذي يفسده أكثر مما يصلح وإن توهم خلاف ذلك
٧:٣٥ ص - ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨
١ إعادة تغريد ٤ إعجابات
٢ ١ ٤
عبدالله الإبراهيمي @3bdlellah · ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨
ردًا على @3bdlellah @widadshsa
وما أكثر الذين أراهم قد انتصبوا لنقد السلفية تبعثهم الأهواء لا الإنصاف تصوراتهم عما يتكلمون عنه مضحكة وساذجة ، ولا أدري أيتعمدون ذلك أم هو قصور في تحريهم فهم قول المخالف ، فكيف يكون هؤلاء مصلحين !

وداد
@widadshsa

تابِع

من أفضل ما قرأت عن نقاش فكرة #السلفية بطريق علمي متوازن، ولغة هادئة راقية، يسير بالقارئ خطوة خطوة لتحليل الإشكالية وما يترتب عليها -وهو شأن أستاذي د.البوطي رحمه الله في كتبه ودراساته- مع بيان غني لمفهوم "المنهج" عند المسلمين وتقرير نافع لمصطلح أهل السنة والجماعة.



١٢:٥٦ ص - ١٦ أكتوبر ٢٠١٨





عبدالعزيز الراجحي ‎@vYlYv‏ ١٩ أبريل ٢٠١٩م

فقه الدليل هو ما مضى عليه أئمة الإسلام في مصنفاتهم الفقهية، المليئة بالآيات والأحاديث والآثار والاستنباط، وفقههم هذا للأدلة هو سبب غالب اختلافات المذاهب الأربعة العظيمة. أما ما أُحدث في السنوات الأخيرة، وسُمي بفقه الدليل، وزعم أصحابه الاستدلال على الأحكام بالكتاب والسنة

بمنهج خاص، يطرح كتب المذاهب، ويراها لم تبن على الدليل، بل هي خصم له، حتى أقام أحدهم متون الفقه مقام القوانين الوضعية، محذرين منها، منصرفين عنها، يظنون أن بناء الأحكام فيها مبني على أقوال أئمتهم دون الدليل، غافلين عن أن هذا لو كان صحيحا، لما حصل الخلاف في المذهب الواحد!

= ومن فسَّر قولَه ومرادَه كان غنيا أن يُفسِّر غيرُه له قولَه ومرادَه، وما زال العلماء يخالفون هذا الاتجاه ويحذرون منه، ولو لم يدرك شبيبتنا اليوم ذلك، بل كان المشايخ في عهد الشيخ محمد بن إبراهيم وشيوخه يعزرون من شعروا بوجود هذا التوجه عنده؛ فإن لم يرتدع؛ طردوه؛ لئلا يضل بقية الطلاب!



@ALTaymi ١٩ أبريل ٢٠١٩م

ردًا على @vYlYv

لا أعلم أحدًا من أهل (السنوات الأخيرة) الذين لهم كتب ومقالات وتسجيلات صوتية منشورة؛ "يطرح كتب المذاهب [مطلقًا]، ويراها لم تبن على الدليل [مطلقًا]، وهي [عنده] خصم له [مطلقًا]، [ولا] من أقام متون الفقه مقام القوانين الوضعية [مطلقًا]؛ محذرًا منها، منصرفًا عنها؛ يظن أن بناء الأحكام فيها مبني على أقوال أئمة الفقه دون الدليل [مطلقًا]".

وقد بحثت عن هذا فلم أجده!! وإنما وجدت أن رأي المنتسبين إلى السلفية من أهل (السنوات الأخيرة) فيما يتعلق بالتمذهب هو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم؛ فهم يستشهدون على رأيهم في المسائل المتعلقة بالتمذهب بتقريرات شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

ويرافق هذه التغريدة وما بعدها صور لبعض صفحات كتاب "إعلام الموقعين عن رب العالمين" للإمام ابن القيم التي تحتوي بعض ما يُستشهد به من تقريراته.

صرح بعض غُلاتكم بأنه لا يجوز تقليدهم، ويجب تقليد الشافعي، فمن العجائب احتجاجُكُم بشيء أنتم أشدُّ الناس خلافاً له، وبالله التوفيق.

يوضحه **الوجه الخمسون**: أن الحديث [بجملته][(١)] حجة عليكم من كل وجه، فإنه أمر عند كثرة الاختلاف بسُّنته وسنَّة خلفائه، وأمرتم أنتم برأي فلان ومذهب فلان. **الثاني**: أنه حَذَّر من محدثات الأمور، وأخبر أن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة[(٢)]، ومن المعلوم بالاضطرار أن ما أنتم عليه من التقليد الذي تُرك له كتابُ الله وسنة رسوله ويُعرض القرآن والسنة عليه ويجعل معياراً عليهما من أعظم المحدثات والبدع التي برّأ الله سبحانه [منها][(٣)] القرون [الثلاثة][(٣)] التي فضَّلها وخَيَّرها على غيرها. وبالجملة فما سنه الخلفاء الراشدون أو أحدهم للأمة فهو حجة لا يجوز العدول عنها، فأين هذا من قول فرقة التقليد: ليست سنتهم حجة، ولا يجوز تقليدهم فيها؟

[أخبر الرسول ﷺ أنه سيحدث اختلاف كثير]

يوضحه **الوجه الحادي والخمسون**: أنه ﷺ قال في نفس هذا الحديث: «فإنه مَنْ يعِش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً»[(٢)] وهذا ذم للمختلفين، وتحذير من سلوك سبيلهم. وإنما كثر الاختلاف وتفاقم أمرُه بسبب التقليد وأهله، وهم الذين فرَّقوا الدين وصيَّروا أهله شيعاً، كل فرقة تنصر متبوعها، وتدعو إليه، وتذم من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنَّهم ملة أخرى سواهم، يدأبون ويكدحون في الرد عليهم، ويقولون: كتُبهم وكتبنا، وأئمتهم وأئمتنا، ومذهبهم ومذهبنا، هذا والنبيُّ واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد؛ فالواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سواء بينهم كلهم، وأن لا يطيعوا إلا الرسول، ولا يجعلوا معه مَنْ تكون أقواله كنصوصه، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله؛ فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل واحد منهم لمن دعاه إلى الله ورسوله وتحاكموا كلهم إلى السنة وآثار الصحابة لقل الاختلاف وإن لم يُعدم من الأرض؛ ولهذا تجد أقل الناس اختلافاً [هم][(٤)] أهل السنة والحديث؛ فليس على وجه الأرض طائفة أكثر اتفاقاً وأقل اختلافاً منهم لما بنوا على هذا الأصل، وكلما كانت الفرقة عن

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ك).

(٢) ورد ذلك في حديث العرباض بن سارية المتقدم تخريجه.

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع. (٤) ما بين المعقوفتين سقط من المطبوع و(ك).

خالفوه عِناداً وبغْياً فلفوات[١] أغراضهم بالانقياد؛ ولقد أحسن القائل:

أَبْن[٢] وجهَ قولِ الحقِّ في قلبِ سامعٍ ودَعْه فنورُ الحقِّ يَسري ويُشرقُ
سيؤنسه رفقاً[٣] وينسى نِفَارَه كما نسي التَّوثيق من هو مُطْلَقُ

ففطرةُ الله وشرعته[٤] من أكبر الحجج على فرقة التقليد.

[تفاوت الاستعداد لا يستلزم التقليد في كل حكم]

الوجه الثامن[٥] والستون: قولكم: «(إن الله)[٦] سبحانه فاوت بين قوى الأذهان كما فاوت بين قوى الأبدان، فلا يليق بحكمته وعدله أن يفرض على كل أحد معرفة الحق بدليله في كل مسألة، إلى آخره» فنحن لا ننكر ذلك، ولا ندَّعي أن الله فَرَضَ على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل مسألة من مسائل الدين دِقِّه وجِلِّه، وإنما أنكرنا ما أنكره الأئمة ومَنْ تقدَّمهم من الصحابة والتابعين وما حدث في الإسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله ﷺ، من نَصْبِ رجلٍ واحد وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشارع، بل تقديمها (عليها)[٧] وتقديم قوله على أقوال مَنْ بَعْد رسولِ الله ﷺ من جميع علماء أمته، والاكتفاء بتقليده عن تلقِّي الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة، وأن يضم إلى ذلك أنه لا يقول إلا بما في كتاب الله وسنة رسوله، وهذا مع تضمُّنه للشهادة بما[٨] لا يعلم الشاهد، والقول على الله بلا علم، والإخبار عَمَّن خالفه وإن كان أعلم منه أنه غير مصيب للكتاب والسنة ومتبوعي هو المصيبُ، أو يقول: كلاهما مصيب للكتاب والسنة، وقد تعارضت أقوالُهما، فيجعل أدلة الكتاب والسنة متعارضةً متناقضةً، والله ورسوله يحكم بالشيء وضده في وقت واحد، ودينه تبع لآراء الرجال، وليس له في نَفْس الأمر حكم معين، فهو إما أن يسلك هذا المسلك أو يُخطِّئ من خالف متبوعه، ولا بد له من واحد من الأمرين، وهذا من بركة التقليد عليه.

إذا عرفت[٩] هذا فنحن إنما قلنا ونقول: إن الله تعالى أوْجب على العباد أن

---

(١) في (ق) و(ك): «ولفوات».
(٢) في (ق): «أين»، وأشار في الهامش إلى أنه في نسخة ما أثبتناه.
(٣) في المطبوع: «رشداً».
(٤) في المطبوع و(ق): «وشرعه».
(٥) في (ق) و(ك): «السابع».
(٦) في (ق) و(ك): «أنه».
(٧) ما أثبته من (ك)، وفي باقي الأصول: «عليه».
(٨) في (ن) و(ك): «مما».
(٩) في (ق) و(ك): «عرف».

يتّقوه بحسب استطاعتهم، وأصل التقوى معرفة ما يُتَّقى ثم العمل به؛ فالواجب على كل عبد أن يبذل جَهده في معرفة ما يتقيه مما أمره الله به ونهاه عنه، ثم يلتزم طاعة الله ورسوله، وما خفي عليه فهو(١) فيه أسوة أمثاله ممن عدا الرسول؛ فكل(٢) أحد سواه قد خفي عليه بعض ما جاء به، ولم يخرجه ذلك عن كونه من أهل العلم، ولم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه. قال أبو عمر(٣): وليس أحدٌ بعد رسول الله ﷺ إلا وقد خفي عليه بعض أمره، فإذا أوجبَ الله [سبحانه](٤) على كل أحد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وعَذَرَه فيما خفي عليه منه فأخطأ أو قَلَّد فيه غيره كان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته، بخلاف ما لو فوّض إلى العباد(٥) تقليد من شاءوا من العلماء، وأن يختارَ كلٌّ منهم [له](٦) رجلاً ينصبه معياراً على وحيه، ويُعرض عن أخذ الأحكام واقتباسها من مِشكاة الوحي؛ فإن هذا ينافي حكمته ورحمته وإحسانه، ويؤدي إلى ضياع دينه وهجْر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه من وقع، وبالله التوفيق.

[فرق عظيم بين المقلد والمأموم]

الوجه التاسع(٧) والستون: قولكم: «إنكم في تقليدكم بمنزلة المأموم مع الإمام والمتبوع مع التابع فالركب(٨) خلف الدليل» جوابه إنا والله حولها نُدنْدِن، ولكن الشأن في الإمام والدليل والمتبوع الذي فَرضَ الله على الخلائق أن تأتم به وتتبعه وتسير خلفه، وأقسم سبحانه بعزَّته أن العباد لو أتوْه من كل طريق أو استفتحوا من كل باب لم يُفتح لهم حتى يدخلوا خلفه؛ فهذا لعمر الله هو إمام الخلق ودليلهم وقائدهم حقاً، ولم يجعل الله منصب الإمامة بعده إلا لمن دعا إليه، ودَلَّ عليه، وأمر الناس أن يقتدوا به، ويأتموا به، ويسيروا خلفه، وأن لا ينصبوا لأنفسهم(٩) متبوعاً ولا إماماً ولا دليلاً غيره، بل يكون العلماء مع الناس بمنزلة أئمة(١٠) الصلاة مع المصلين، كل واحدٍ يصلي طاعة لله وامتثالاً لأمره، وهم في الجماعة متعاونون متساعدون وبمنزلة(١١) الوفد مع الدليل، كلهم يَحجُّ

(١) كذا في الأصول ولعل الصواب: «فله».
(٢) في (ك): «إذ كل».
(٣) لم أظفر به في: «جامع بيان العلم».
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
(٥) في المطبوع: «فرض على العباد».
(٦) ما بين المعقوفتين من (ق) و(ك).
(٧) في (ق) و(ك): «الثامن».
(٨) في(ق) و(ك): «والركب».
(٩) في المطبوع: «لنفوسهم».
(١٠) ساقطة من (ك).
(١١) في كذا في (ق)، وفي باقي النسخ: «بمنزلة».

[هل للمفتي أن يفتي بغير مذهب إمامه؟]

الفائدة التاسعة والأربعون: هل للمنتسب إلى تقليد إمام معين أن يفتي بقول غيره؟ لا يخلو [الحال][1] من أمرين: إما أن يسأل عن مذهب ذلك الإمام فقط فيقال له: ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا وكذا؟ أو يسأل عن حكم الله الذي أداه إليه اجتهاده، فإن سئل عن مذهب ذلك الإمام لم يكن له أن يخبره بغيره إلا على وجه الإضافة إليه، وإن سئل عن حكم الله من غير أن يقصد السائل قول فقيه معيّن، فههنا يجب عليه الإفتاء بما هو راجح عنده، وأقرب إلى الكتاب والسنة من مذهب إمام أو مذهب من خالفه لا يسعه غير ذلك، فإن لم يتمكن منه وخاف أن يؤدي إلى ترك الإفتاء في تلك المسألة[2] لم يكن له أن يفتي بما لا يعلم يعلم أنه صواب، فكيف بما يغلب على ظنه أنَّ الصواب في خلافه؟ ولا يسع الحاكم والمفتي غير هذا البتة، فإن الله سائلهما عن رسوله وما جاء به، لا عن الإمام المعيَّن، وما قاله، وإنما يُسأل الناس في قبورهم ويوم معادهم عن الرسول ﷺ فيُقال له في قبره: ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟[3].

﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ[4] فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، ولا[5] يُسأل أحد قط عن إمام، ولا شيخ، ولا متبوع غيره، بل يسأل عمن اتَّبعه وأنتم به غيره، فلينظر بماذا يجيب وليعد للجواب صواباً.

وقد سمعت[6] شيخنا رحمه الله يقول: جاءني بعض الفقهاء من الحنفية فقال: أستشيرك[7] في أمر، قلت: وما[8] هو؟ قال: أريد أن انتقل عن مذهبي، قلت له: ولم؟ قال: لأني أرى الأحاديث الصحيحة كثيراً تخالفه واستشرت في هذا بعض أئمة أصحاب الشافعي فقال لي: ولو[8] رجعت عن مذهبك لم يرتفع

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ت).

(٢) في (ق): «وخاف أن يؤذي ترك الإفتاء في تلك المسألة و».

(٣) ثبت ذلك في حديث أنس بن مالك.

أخرجه البخاري (١٣٣٨) في (الجنائز): باب الميت يسمع خفق النعال، و(١٣٧٤) باب ما جاء في عذاب القبر، ومسلم (٢٨٧٠) في (الجنة): باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه.

في الباب عن جماعة من الصحابة كما في «إثبات عذاب القبر» للبيهقي.

(٤) وقع في المطبوع و(ك): «ويوم القيامة يناديهم...»، وحذفها (و)، وقال: «في الطبعات السابقة: «ويوم القيامة يناديهم»، والصواب ما أثبته» اهـ.

(٥) في (ق): «لا».

(٦) في (ق) و(ك): «وكأن قد وسمعت»!

(٧) في (ق): «فقال: كي أستشيرك».

(٨) في (ق) و(ك): «ما»، «لو» من غير واو في أولهما.

ذلك من المذهب، وقد تقرَّرتْ المذاهبُ، ورجوعك غير مفيد، وأشار عليَّ بعض مشايخ التصوف[١] بالافتقار إلى الله والتضرع إليه وسؤال الهداية لما يحبه ويرضاه، فماذا تشير به أنت عليَّ؟ قال: فقلت له: اجعل المذهب[٢] ثلاثة أقسام: قسمٌ الحق فيه ظاهر بيّن موافق للكتاب والسنة فاقض به وأنت به طيّب النفس منشرح الصدر، وقسم مرجوحٌ ومخالفُه معه الدليل، فلا تفت به، ولا تحكم به وادفعه عنك[٣]، [وقسم][٤] من مسائل الاجتهاد التي الأدلة فيها متجاذبة، فإن شئت أن تفتي به، وإنْ شئتَ أن تدفعه عنك فقال: جزاك الله خيراً، أو كما قال.

وقالت طائفة [أخرى][٥] منهم أبو عمرو بن الصلاح[٦]، وأبو عبد الله بن حمدان[٧]: من وجد حديثاً يخالف مذهبه، فإن كملت [آلة][٤] الاجتهاد فيه مطلقاً أو في مذهب إمامه أو في ذلك النوع أو في تلك المسألة فالعمل بذلك الحديث أولى، وإن لم تكمل آلته[٨]، ووجد في قلبه حزازة من مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنده جواباً شافياً[٩] فلينظر: هل عمل بذلك الحديث إمام مستقل أم لا، فإن وجده فله أن يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عذراً له في ترك مذهب إمامه في ذلك[١٠]، والله أعلم.

[إذا ترجح عند المفتي مذهب غير مذهب إمامه، فهل يفتي به؟]

الفائدة الخمسون: هل للمفتي المنتسب إلى مذهب إمام بعينه أن يفتي بمذهب غيره إذا ترجح عنده؟ فإن كان سالكاً سبيل ذلك الإمام في الاجتهاد ومتابعة الدليل أين كان، وهذا هو المتبع للإمام حقيقة فله أن يفتي بما ترجَّح عنده من قول غيره، وإن كان مجتهداً متقيداً بأقوال ذلك الإمام لا يعدوها إلى غيرها، فقد قيل: ليس له أن يفتي بغير قول إمامه[١١]، فإن أراد ذلك حكاه عن

---

(١) «لا تصلح لهؤلاء مشورة» (و)، وفي (ق): «الصوفية».
(٢) في (ت): «المذاهب».
(٣) في (ق): «ولا تحكم به، فادفعه عنك».
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ك).
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
(٦) في «أدب المفتي والمستفتي» (ص١٢١).
(٧) في «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي» (ص٣٧، ٣٨ ـ بتحقيق شيخنا الألباني).
(٨) في (ق): «وإن لم تكمل له».
(٩) في (ق): «بعد أن يبحث فلم يجد لمخالفه عنه جواباً شافياً».
(١٠) انظر رسالة «رفع الملام» لشيخ الإسلام ابن تيمية، ففيها بسط للمقرر هنا.
(١١) في (ق): «بقول غير إمامه».

قائله حكاية محضة[١].

والصواب أنه إذا ترجَّح عنده قول غير إمامه بدليل راجح، فلا بد أن يخرَّج على أصول إمامه وقواعده، فإن[٢] الأئمة متفقة[٣] على أصول الأحكام ومتى قال بعضهم قولاً مرجوحاً فأصوله ترده وتقتضي القول الراجح فكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الأئمة بلا ريب، فإذا تبيَّن لهذا المجتهد [المقيَّد][٤] رجحان هذا القول وصحة مأخذه خرج على قواعد إمامه فله أن يفتي به، وبالله التوفيق.

وقد قال القفال: لو أدى اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة قلت: مذهب الشافعي كذا لكني أقول بمذهب أبي حنيفة؛ لأن السائل إنما يسألني عن مذهب الشافعي، فلا بد [أن][٥] أعرِّفه [أنَّ][٥] الذي أفتيتُه به غير [مذهبه[٥]، فسألت شَيَخنا ـ قدَّس الله روحه ـ عن ذلك فقال: أكثر المُستفتين لا يخطر بقلبه][٦] مذهب معين عند الواقعة التي يسأل عنها، وإنما سؤاله عن حكمها، وما يعمل به فيها، فلا يسع المفتي أن يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه.

[إذا تساوى عند المفتي قولان فماذا يصنع؟]

الفائدة الحادية والخمسون: إذا اعتدل عند المفتي قولان، ولم يترجح له أحدهما على الآخر، فقال القاضي أبو يعلى[٧]: له أن يفتي بأيهما شاء، كما يجوز له أن يعمل بأيهما شاء[٨]، وقيل: بل يُخيِّر المُستفتي فيقول له: أنت مخيَّر بينهما؛ لأنه إنما يفتي بما يراه، والذي يراه هو التخيير[٩]، وقيل: بل يفتيه بالأحوط من القولين.

قلت: الأظهر أنه يتوقف، ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما؛ لأن أحدهما خطأ فليس له أن يفتيه بما لا يعلم أنه صواب وليس له أن يخيره بين الخطأ والصواب، وهذا كما [إذا][١٠] تعارض عند الطبيب في أمر المريض أمران

(١) في (ق): «حكاية تحضه»، وفي (ك): «عمن قاله».
(٢) في (ق): «لأن». (٣) في (ك): «متفقهة».
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
(٥) ذكره ابن الصلاح في «أدب المفتي والمستفتي» (ص١٢٢) ونحو ما سبق عنده أيضاً.
(٦) ما بين المعقوفتين سقط من (ك). (٧) في «العدة» (٤/ ١٢٢٧).
(٨) في (ق): «كما يجوز العمل بأيهما شاء».
(٩) قدمنا كلاماً نفيساً للشاطبي في بيان المحاذير المترتبة على (التخيير) (انظر ص١٣٧).
(١٠) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).

[هل يلزم استفتاء الأعلم؟]

الفائدة السادسة والستون: هل يلزم المستفتي أن يجتهد في أعيان المفتين ويسأل الأعلم والأدين أم لا يلزمه ذلك؟ فيه مذهبان كما سبق وبيَّنا مأخذهما والصحيح أنه يلزمه؛ لأنه المستطاع من تقوى الله [تعالى][1] المأمور بها كل أحد، وتقدم أنه إذا اختلف عليه مفتيان [أحدهما][2] أورع و[الآخر][2] أعلم فأيهما يجب تقليده؟ فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها.

[هل على العامي أن يتمذهب بمذهب واحد من الأربعة أو غيرهم؟]

وهل يلزم العامي أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا؟ فيه مذهبان[3]:

أحدهما: لا يلزمه، وهو الصواب المقطوع به إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده دينه دون غيره، وقد انطوت القرون الفاضلة [مبرأة مبرأ][4] أهلها من هذه النسبة، بل لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به فالعامي لا مذهب له لأن المذهب [إنما يكون][1] لمن له نوع نظر واستدلال، [ويكون بصيراً بالمذاهب][5] على حسبه أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله، وأما من لم يتأهل لذلك البتة، بل قال: أنا شافعي أو حنبلي أو غير ذلك لم يصر كذلك بمجرد القول، كما لو قال: أنا فقيه أو نحوي أو كاتب لم يصر كذلك بمجرد قوله.

يوضحه أن القائل [أنه][1] شافعي أو مالكي أو حنفي يزعم أنه متبع لذلك الإمام سالك طريقه، وهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من (ق). (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ت).

(٣) انظر: «المسودة» (٤٦٥) و«مختصر البعلي» (١٦٨) و«صفة الفتوى» (٧١) و«شرح تنقيح الفصول» (ص٤٣٢) و«المجموع» (١/ ٩٠ ـ ٩١) و«روضة الطالبين» (١١/ ١١٧) و«شرح الكوكب المنير» (٤/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، و«تيسير التحرير» (٤/ ٢٥٣)، و«غاية الوصول» (١٥٢) و«إرشاد الفحول» (٢٥٢).

وفي (ق): «فيه وجهان».

(٤) في (ق): «ببراءة».

(٥) في (ق): «ونص المذاهب»، وفي (ك): «ويكون بصيراً بالمذهب».

والاستدلال فأما مع جهله وبعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه[(١)] فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من [كل][(٢)] معنى؟ والعامي[(٣)] لا يتصور أن يصح له مذهب ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره، ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة [بحيث يأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره.

وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمة][(٤)] لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام وهم أعلى رُتبةً، وأجلُّ قدراً، وأعلمُ بالله ورسوله من أن يُلزموا الناس بذلك، وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء، وأبعد منه قول من قال: يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة.

فيالله العجب، ماتت مذاهب أصحاب رسول الله ﷺ، ومذاهب التابعين، وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملةً إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأمة والفقهاء؟! وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعا إليه أو دلَّت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه؟ والذي أوجبه الله [تعالى][(٢)] ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب، ولا يتبدل، وإن اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضاً تابع لما أوجبه الله ورسوله.

ومَن صحَّح للعامي مذهباً قال: هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذي انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده، وهذا الذي قاله هؤلاء لو صحَّ للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه، وتحريم تمذهبه بمذهب نظير إمامه، أو أرجح منه أو غير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فساد ملزوماتها، بل يلزم منه أنه إذا رأى نصَّ رسول الله ﷺ أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدِّم عليها قول من انتسب إليه.

وعلى هذا فله أن يستفتي من شاء من أتباع الأئمة [الأربعة][(٢)] وغيرهم، ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بـ[أحد من الأئمة][(٢)] الأربعة بإجماع الأمة، كما لا يجب[(٥)] على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد، بل إذا

(١) في (ك): «بطريقه».
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من (ق).
(٣) في (ق): «فالعامي».
(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ك).
(٥) في (ق) و(ك): «كما لم يجب».

صح الحديث وجب عليه العمل به حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو مصرياً[١] أو يمنياً.

وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين، بل إذا وافقت القراءة رسم المصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت[٢] القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقاً، بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله ﷺ والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على أصح الأقوال.

والثاني: تبطل الصلاة بها، وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد[٣].

والثالث: إن قرأ بها في ركن لم يكن مؤدياً لفرضه، وإن قرأ بها في غيره لم تكن مبطلة، وهذا اختيار أبي البركات ابن تيمية رحمة الله عليه، قال: لأنه لم يتحقق الإتيان بالركن في الأول و[لا][٤] الإتيان بالمبطل في الثاني، ولكن ليس له أن يتبع[٥] رخص المذاهب وأخذ غرضه من أي مذهب وجده فيه، بل عليه اتباع الحق بحسب الإمكان[٦].

[ما الحكم إذا اختلف مفتيان؟]

الفائدة السابعة والستون: فإن اختلف عليه مفتيان فأكثر فهل يأخذ بأغلظ الأقوال أو بأخفها أو يتخيَّر[٧] أو يأخذ بقول الأعلم أو الأورع أو يعدل إلى مفت آخر فينظر من يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التي يوقِّع عليها أو يجب عليه أن

---

(١) في (ق): «أو بصرياً».

(٢) في (ق): «جاز»، وبعدها: «ولم تبطل» بدل «وصحت».

(٣) انظر تفصيل الأقوال في المسألة في: «جمال القراء» (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨) و«تفسير القرطبي» (١/ ٤٧) و«البرهان في علوم القرآن» (١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣) و«النشر» (١/ ١٤ ـ ١٥) و«الإتقان» (١/ ٢٢٥، ٣٠٧ ـ ط أبو الفضل) و«لطائف الإشارات لفنون القراءات» (١/ ٧٢ ـ ٧٥).

(٤) ما بين المعقوفتين سقط من (ك). (٥) في (ق): «ليس له تتبع».

(٦) انظر: «المسودة» (٢١٨) و«الموافقات» (٥/ ١٠٤ ـ بتحقيقي) و«المستصفى» (٢/ ٣٩١) و«جمع الجوامع» (٢/ ٤٠٠) و«روضة الطالبين» (١١/ ١٠٨) و«تيسير التحرير» (٤/ ٢٥٤) و«فواتح الرحموت» (٢/ ٤٠٦) و«إرشاد الفحول» (٢٧٢).

(٧) سبق بطلان القول بالأغلظ والأخف والتخيير، على وجه فيه تحرير، والحمد لله رب العالمين.

هل قول الشيخ ابن باز -رحمه الله- لمن أورد عليه قولًا يخالف ظاهر الحديث: لو رأى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- خلاف الحديث ما أخذنا به، ونحوه ينافي القول بحجية فهم السلف؟!



@ALTaymi ٢١ يوليو ٢٠١٩م

الجواب عن أسئلة محمد عبد الواحد @ibnmofleh الواردة في منشوره الذي ترافق صورته هذه التغريدة:

١- ما الفرق بين هذا المنهج [يعني: قول الشيخ ابن باز -رحمه الله- لمن أورد عليه قولًا للشافعية يخالف ظاهر الحديث: لو رأى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- خلاف الحديث ما أخذنا به] ومنهج الخوارج الذين احتجوا بالنصوص، وتركوا كلام الصحابة؛ لما رأوهم خالفوا النصوص؟!



محمد الأزهري الحنبلي
متابعة
٢١ يوليو ·

يقولون لك: فهم السلف.
وأهم شيء فهم سلف الأمة.
ولا تقتصر على قولك: أنا أتبع الكتاب والسنة؛ لأن كل الأمة تقول: الكتاب والسنة، لكن ما يميزنا معشر أهل السنة هو (فهم السلف)!

قارن هذه الدعوى بكلام الشيخ ابن باز هذا.
وأخبرني:
ما الفرق بين هذا المنهج ومنهج الخوارج الذين احتجوا بالنصوص وتركوا كلام الصحابة لما رأوهم خالفوا النصوص؟!
بل إن الخوارج ما خالفوا أبا بكر وعمر -وفيهما من النصوص النبوية ما يجعل المؤمن يرتعد من مخالفتهما- وإنما حصل ذلك بعدهما!

وما الفرق بين هذا المنهج وأي منهج بدعي قديم أو حديث منتسب للإسلام؟!
وما معنى السلفية إذن، وما وجه الثرثرة باتباع السلف والاحتجاج بفهم السلف؟!

ثم العجب من استدعاء ذكر أبي بكر رضي الله عنه في هذا السياق!
أي جرأة هذه؟!
الصورة مرفقة في المنشور.

وفي التعليق الأول صورة أخرى طريفة يؤكد فيها صاحبها أن الكلام ثابت عن ابن باز وأنه كرره بما ينفي أي احتمال لكونها مبالغة أو زلة لسان.

طبعا مثل هذا المعنى ثابت عن الألباني وغيره من أئمة القوم ورموزهم، بل الألباني أشد جهرا به ومدافعة عنه.

وهو ثابت أيضا من مقتضى استدلالهم الساذج بأثر ابن عباس المبتور: (يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السّماء أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وقال عمر ؟!) .
ويتركون عمدا أو جهلا بقية الأثر، وهو قول عروة لابن عباس: كانا هما أتبع لرسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأعلم به منك!
قال ابن أبي مليكة : فخصمه عروة!!

وكم أضل هذا البتر خَلقا وغرهم!

وبدهي أني لست أكتب لمن على عينيه غشاوة التعصب، الذي لو قيل هذا الكلام من غير سلفي لأقام عليه الدنيا، والذي لا يستطيع التصريح بهذه الفجاجة -التي استعملت في حق أبي بكر- أن ابن باز يخالف رسول الله ﷺ فضلا عن ابن تيمية!
وإنما أكتبه للمسترشد، ولطالب الحق، ولمن أحسن الظن بظاهر منهجهم ولم يعرف حقيقتهم، ولجيل صاعد نرجو أن يجنبه الله الاغترار بهذا المنهج والتأثر به.
فالقوم ليست مشكلتهم مع متأخري المذاهب كما يصورون، ولا مع الأئمة الأربعة كما ينفون في الظاهر، بل مع كل من خالفهم ولو كان أبا بكر وعمر!
وهم يمهدون لكون فهمهم هو السنة والحق وإن خالفه أبو بكر.
فأي ضلال وخارجية فوق هذا؟!

#سلفية_لا_سلف_لها
#نحن_السلف



شرح ابن باز حديثاً فأورد عليه أحد طلابه قولاً للشافعية يخالف ظاهر الحديث، فقال له الشيخ: تعرف أبو بكر الصديق؟ لو رأى خلاف الحديث ما أخذنا به

Twitter Web Client · ٢٠١٢/٢/١٨ · ٦:٥٣ م



@ALTaymi ٢١ يوليو ٢٠١٩م

= الفرق بين منهج السلفيين ومنهج الخوارج الذين احتجوا بالنصوص، وتركوا كلام الصحابة؛ لما رأوهم خالفوا النصوص: أن منهج السلفيين هو أنهم يحتجون بالكتاب والسنة؛ بفهم السلف الصالح (وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأتباع التابعين)؛ فإذا اتفقوا على مفهوم واحد؛ اتبعوه، وإذا اختلفوا في مفهوم الكتاب والسنة، لم يخرجوا عن مفاهيمهم؛ فلا يتركون كلام الصحابة كله أو كلام السلف كله، فهذا هو الذي يفعله الخوارج...

٢- وما الفرق بين هذا المنهج وأي منهج بدعي قديم أو حديث منتسب للإسلام؟!

= الفرق بين منهج السلفيين وأي منهج بدعي: أن منهج السلفيين أنهم لا يخرجون عن فهم السلف الصالح؛ فلا يذهبون مذهبًا لم يذهب إليه أحد من السلف الصالح، أما المنهج البدعي فهو فهْمُ الكتاب والسنة بما لم يفهمه أحد من السلف الصالح.

٣- وما معنى السلفية إذن، وما وجه الثرثرة باتباع السلف والاحتجاج بفهم السلف؟!

معنى السلفية واتباع السلف: أن يكون الإنسان على ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه. ووجه الاحتجاج بفهم السلف، وإن اختلفوا: أن اختلافهم على أقوال أو معان معيَّنة؛ إجماع منهم على خطأ ما يخالفها. =

= وقول الشيخ ابن باز -رحمه الله- لمن أورد عليه قولًا للشافعية يخالف ظاهر الحديث: لو رأى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- خلاف الحديث ما أخذنا به، وقول حبر الأمة ابن عباس -رضي الله عنهما- أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر، وقال عمر رضي الله عنهما! لا يخالف اتباع فهم السلف للكتاب والسنة؛ لأن هذا في المسائل التي اختلف فيها الصحابة، وتبيَّن للمفتي أن أحد أقوالهم أقرب للكتاب والسنة؛ فإذا اختلف الصحابة وغيرهم؛ فالحاكم هو الحجة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "كان عبد الله بن عباس إذا بيَّن لهم سنة النبي ﷺ في تمتعه يعارضونه بما توهموه على أبي بكر وعمر؛ فيقول لهم: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء؛ أقول لكم: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر. يبين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله ﷺ بقول أحد من الناس مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر، وهم سواء كانوا علموا حال أبي بكر وعمر أم أخطؤوا عليهما؛ ليس لأحد أن يدفع المعلوم من سنة رسول الله ﷺ بقول أحد من

الخلق، بل كل أحد من الناس؛ فإنه يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها". مجموع الفتاوى (٢٦/ ٢٨١)=

مجموع فتاوى ابن تيمية مج ٢٦

فكان عبد الله بن عمر إذا بين لهم معنى كلام عمر ينازعونه في ذلك ، فيقول لهم : فقدروا أن عمر نهى عن ذلك . أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبعوه أم عمر ؟! وكذلك كان عبد الله بن عباس إذا بين لهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم في تمتعه ، يعارضونه بما توهموه على أبي بكر وعمر ، فيقول لهم : يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء . أقول لكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقولون قال أبو بكر وعمر . يبين لهم أنه ليس لأحد أن يعارض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول أحد من الناس . مع أن أولئك المعارضين كانوا يخطئون على أبي بكر وعمر ، وهم سواء كانوا علموا حال أبي بكر وعمر ، أم أخطأوا عليهما ، ليس لأحد أن يدفع المعلوم من سنة

٢٨١

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بقول أحد من الخلق ، بل كل أحد من الناس فإنه يؤخذ من قوله ويترك ، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا متفق عليه بين علماء الأمة وأئمتها .

وإنما تنازع فيه أهل الجهالة من الرافضة ، وغالية النساك الذين يعتقد أحدهم فى بعض أهل البيت ، أو بعض المشايخ ، أنه معصوم ، أو كالمعصوم ، وكان ابن عباس يبالغ فى المتعة حتى يجعلها واجبة ، ويجعل

=وأما قول عروة لابن عباس: "كانا هما أتبع لرسول الله ﷺ وأعلم به منك!" فقد قال ابن حزم بعد أن ذكر القصة بسندها: "ونحن نقول لعروة: ابن عباس أعلم بسنة رسول الله ﷺ وبأبي بكر، وبعمر منك، وأولى بهم ثلاثتهم منك، لا يشك في ذلك مسلم". وقال السندي في حاشيته على مسند الإمام أحمد: "لم يشتهر نهي أبي بكر عنه أصلًا، ولعل عروة اعتمد على موافقة عمر لأبي بكر في سائر الأمور؛ فرأى أنه ما نهى عنه عمر إلا لموافقة أبي بكر ثم إن عمر ما نهى عن العمرة في أشهر الحج مطلقًا، وإنما نهى عن المتعة فقط؛ فكأنه اعتمد على ظهور المقصود؛ فسامح في الكلام...

=وقوله: "وأعلم به": لا يلزم من الأعلمية على الإطلاق الأعلمية في كل حكم مخصوص على انفراده... وكلام عروة فيه خروج عن طور التحقيق إلى طور التقليد؛ لذلك أخذ المسلمون بجواز المتعة"؛ فإن ترجيح قول الأتبع لرسول الله ﷺ، والأعلم به إنما يكون ممن لم يتبين له ما يوجب رجحان قول على قول بالأدلة المفصلة.

التفريق بين التفقه والتعبد



@ALTaymi ٢٢ يوليو ٢٠١٩م

يرى محمد عبد الواحد @ibnmofleh أن التفريق بين التفقه والتعبد خرافة؛ لأنه لا راجح مطلق في مسائل الخلاف، بل الراجح يكون إضافيًا، عند فلان وعلان، فحين تدرس المذهب وتعمل به؛ فأنت تتعبد على الراجح عند أئمة مذهبك، كما أنك لو تركت ذلك، وقلدت شيخك؛ فأنت تتعبد بالراجح عند شيخك=



محمد الأزهري الحنبلي
٤٧٠ دقيقة

سئلت عن مقطع انتشر للشيخ صالح بن حميد نقل فيه عن سيدنا الشيخ العلامة منصور البهوتي -رحمه الله- ما حاصله أنه أفتى فتوى تخالف ما قرره في بعض كتبه الفقهية مذهبا، فاستغرب ذلك بعض طلابه وسأله عن ذلك، فعنفه الشيخ بكلمة سب وقال له: "إذا ألفت مشيت على قواعد مذهبي، وإذا أفتيت ذكرت الوقوف بين يدي الله عز وجل".

وتعليقي:

١- هذه القصة لا سند لها، ولم نجدها بعد طول بحث في مظانها، ولا في عشرات النسخ الخطية والهوامش التي تنقل ما دون ذلك!
وكنت مع بعض طلبة العلم والمتصدرين من الحنابلة تباحثنا فيها قبل أربع سنوات، فأجمعوا على أنهم لم يجدوها، وقال بعض مشاهيرهم: لا أصل لها، واستنكروها حتى من حيث المعنى.

وغاية الأمر أن الشيخ صالحا نقلها عن والده، ووالده لم يعزها لمصدر، فلا قيمة لمثل هذا النقل مع نكارته.

٢- هذه القصة مبنية على خرافة التفريق بين التفقه والتعبد، وزعم أن الراجح شيء واحد لا يختلف فيه الناس!
وقد كتبنا في هذا مرارا، وبينا أنه ترقيع قبيح، وتطبيع مع الفساد الفقهي المعاصر، وأنه إذا ضاق الأمر ببعضهم، وأدرك أن منهجه في اللامذهبية منبت، ولا ينبت= قال لك: نتمذهب دراسة، ولكن نتعبد لله بالدليل!
وهي نفس أغلوطة الفصل بين فقه الدليل وفقه المذاهب!
وهي نفس أغلوطة الزعم أن الراجح في مسائل الخلاف مطلق وليس نسبيا!!

وهذا الفصل بين الدراسة والتعبد= مما أضاع العلم وضبطَه، وخلق ازدواجية معيبة.
والعلم لا يراد إلا للعمل أصالة، وليس لمجرد معرفة المعلومات.
فالفقه إنما يدرس ويصنف فيه للعمل، وليس ما في كتب الفقهاء مثل ما في كتب الفيزياء والكيمياء والأحياء.
بل الذي فيها هو الذي يقضى به ويفتى ويُتعبد لله.
ولهذا قال العلامة الطوفي: "كل من حسن ظنه بمذهب [تعبد به، واتخذه دينا]".
وما يتضمن هذا الزعم إلا ترك تقليد الأئمة الأربعة المجمع على إمامتهم وبراءة ذمة مقلدهم؛ إلى تقليد معاصر أحسن حاله أنه مفضول بالنسبة إليهم.
وأخيرا: وهم الراجح الذي بيناه مرارا، وأنه لا راجح مطلق في مسائل الخلاف، بل الراجح يكون إضافيا، عند فلان وعلان، فحين تدرس المذهب وتعمل به فأنت تتعبد على الراجح عند أئمة مذهبك، كما أنك لو تركت ذلك وقلدت شيخك فأنت تتعبد بالراجح عند شيخك.
لا أن هناك إماما اسمه الراجح، وله مذهبه، ولا أن (الراجح) عنوان لمجموعة اختيارات، فافهم رحمك الله.

٣- ما زلت أعجب من قوم تنقل لهم عن مشايخهم ومن يعظمون نصوصا من كتبهم بحروفها، وأحيانا تصورها لهم وتضع الصورة فيتهمونك بالكذب، ثم ينقلون عن الأئمة نقولا لا سند لها ولا يعرفها أحد ويطيرون بها كل مطار!
وهذا النقل ليس في أمر من مُلح العلم أو من الترف، بل في شيء من معاقد العلم ومن أصول منهجهم المبتدع.
ولا أدري ما حاجتهم إلى الكذب أو النقل الذي لا أصل له عن علمائنا؟! أليس في علمائهم المحققين أئمة السنة والتوحيد غنية وهم القدوة؟!

٤- الشيخ صالح حي فاطلبوا منه أن يحيلكم على سند هذه القصة أو مكان وجودها، ولا يكتفي بمجرد النقل عن والده، فوالده -فيما نعلم- ليس معاصرا للشيخ منصور البهوتي، ومؤكد أن الشيخ منصورا لم يخرج من قبره ويفتي الناس بخلاف ما في كتبه.

٥- وبالمرة قولوا للشيخ صالح: إن كتاب المنتهى لابن النجار وليس للبهوتي، فقد كررها ثلاث مرات في مقطعه هذا، بما ينفي احتمال الوهم وسبق اللسان، ولله في خلقه شؤون.



@ALTaymi ٢٢ يوليو، ٢٠١٩

= وهذا خطاب للمقلد العامي العاجز عن معرفة حكم الله ورسوله، والاستدلال على الأحكام، ومعرفة ما هو الراجح برأيه. أما من كان قادرًا على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح الذي يرى أنه أقرب إلى حكم الله ورسوله، وإن لم يبلغ رتبة الاجتهاد؛ فإنه يتبع ما يتبين له من الحق بالدليل الشرعي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: العامي هل عليه أن يلتزم مذهبا معينا يأخذ بعزائمه ورخصه؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد، وهما وجهان لأصحاب الشافعي، والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك، والذين يوجبونه يقولون: إذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه ما دام ملتزما له أو ما لم يتبين له أن غيره أولى...

قاله بعض أصحاب أحمد ، وكذلك غير هذا مايذكره ابن حمدان أو غيره ؛ يكون مما قاله بعض أصحابه وإن لم يكن منصوصاً عنه . وكذلك ما يوجد في كتب أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة ، كثير منه يكون مما ذكره بعض أصحابهم وليس منصوصاً عنهم ؛ بل قد يكون المنصوص عنهم خلاف ذلك .

وأصل هذه المسألة أن العامي هل عليه أن يلتزم مذهباً معيناً يأخذ بعزائمه ورخصه ؟ فيه وجهان لأصحاب أحمد ، وهما وجهان لأصحاب الشافعي ، والجمهور من هؤلاء وهؤلاء لا يوجبون ذلك . والذين يوجبونه يقولون : إذا التزمه لم يكن له أن يخرج عنه ما دام ملتزما له أو ما لم يتبين له أن غيره أولى بالالتزام منه .

ولا ريب أن التزام المذاهب والخروج عنها إن كان لغير أمر ديني مثل : أن يلتزم مذهبا لحصول غرض دنيوي من مال أو جاه ونحو ذلك : فهذا مما لا يحمد عليه ، بل يذم عليه في نفس الأمر ؛ ولو كان ما انتقل إليه خيراً مما انتقل عنه ، وهو بمنزلة من لا يسلم إلا لغرض دنيوي ، أو يهاجر من مكة إلى المدينة لامرأة يتزوجها أو دنيا يصيبها ، وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رجل هاجر لامرأة يقال لها أم قيس ، فكان يقال له : مهاجر أم قيس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر في الحديث الصحيح : « إنما الأعمال

بالنيات ؛ وإنما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » .

وأما إن كان انتقاله من مذهب إلى مذهب لأمر ديني ، مثل أن يتبين رجحان قول على قول ، فيرجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى الله ورسوله فهو مثاب على ذلك ؛ بل واجب على كل أحد إذا تبين له حكم الله ورسوله فى أمر ألا يعدل عنه ، ولا يتبع أحداً في مخالفة الله ورسوله ، فإن الله فرض طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم على كل أحد فى كل حال ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ .

وقد صنف الإمام أحمد كتابا فى طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه بين أئمة المسلمين ، فطاعة الله ورسوله ، وتحليل ما حلله الله ورسوله ، وتحريم ما حرمه الله ورسوله ، وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله : واجب على جميع الثقلين : الإنس والجن ، واجب على

فإن الإنسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده ، كما يتبع الطفل فى الدين أبويه وسابيه وأهل بلده ، ثم إذا بلغ الرجل فعليه أن يقصد طاعة الله ورسوله حيث كانت ، ولا يكون ممن إذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله ! قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا . فكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة وطاعة الله والرسول إلى عادته وعادة أبيه وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد .

وكذلك من تبين له فى مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله به رسوله ثم عدل عنه إلى عادته ، فهو من أهل الذم والعقاب . وأما من كان عاجزاً عن معرفة حكم الله ورسوله وقد اتبع فيها من هو من أهل العلم والدين ولم يتبين له أن قول غيره أرجح من قوله فهو محمود يثاب ، لا يذم على ذلك ولا يعاقب ، وإن كان قادراً على الاستدلال ومعرفة ما هو الراجح ؛ وتوقى بعض المسائل ، فعدل عن ذلك إلى التقليد ، فهو قد اختلف فى مذهب أحمد المنصوص عنه . والذي عليه أصحابه أن هذا آثم أيضاً ، وهو مذهب الشافعي وأصحابه وحكى عن محمد بن الحسن وغيره أنه يجوز له التقليد مطلقاً ، وقيل : يجوز تقليد الأعلم .

وحكى بعضهم هذا عن أحمد ، كما ذكره أبو إسحق في اللمع ، وهو غلط على أحمد ؛ فإن أحمد إنما يقول هذا فى أصحابه فقط ،



سلف للبحوث والدراسات salafcenter@ ٣ سبتمبر ٢٠١٩م

#مركز_سلف #مقالات (٢٨٠) #السلفية_المعاصرة #الحنابلة_الجدد #منهج_السلف #خصوم_السلفية

هل خالفت "السلفيَّةُ المعاصِرة" منهجَ السلف في المقررات العقدية والتفقُّه؟

http//:bit.ly/2kqvZxE



تصوير التهمة:

بعضُ خصوم السلفية اليومَ لا يفتؤون يرمونها بكلِّ نقيصةٍ، وإذا رأوا نقطةً سوداءَ ركَّزوا عليها العدسة؛ ليجعلوا منها جبلًا يسدُّ أبصار العالَم، فلا يرونَ غيرَه، ولا يتحدَّثون إلا عنه، ولم تزل الخصومةُ ببعضهم حتى أوبقَته في أنفاقِ الفجور عياذًا بالله، وأعمته عن حالِه وحالِ ما يدعُو إليه، فلا يستنكِف مادحُ علمِ الكلام والمفتخِرُ به من الكلامِ عن موافقةِ السلف ومنهجهم، فهو يزكِّي الشيءَ ونقيضَه، ويريد من أهل الكَلام مع مخالفتهم لمنهج السلف أن يكونوا الممثِّل الشرعيَّ له، ويريد من أتباع السلف أن يكونوا أدعياء، ومن أراد تحريرَ مذاهب السلف في المعتقد والفقه والعلوّ في النقل عنهم اتبعته معاول الهدم، وسُلِّطَ عليه مجهر النقد، حتى يكون خطؤُه المغفور هو ذنبه الذي يحبط عملَه عندَهم، وقد شاع هذا الأمر في أيامنا هذه في ظلِّ الهجوم على السَّلفية، وعلى حين غفلة من العلماء وفترة العدل والإنصاف.

فوجهت السهام بالباطل إلى السلفية، واستمرأ خصومُها التلفيقَ وتعميمَ الظواهر السلبية، وإلباسَ المعارك الشخصِيَّة والأخطاء الفردية لبوسَ التقوى والمنهج، فادَّعَوا على السلفية غلبةَ مخالفة منهج السلف في الاعتقاد والتفقُّه؛ مما يعني أن السلفيةَ المعاصرة في عداد المحكوم عليهم بالنار إن كان خصومهم يعونَ لازمَ ما يرمونهم به، ويجزمون بصدقه فيهم.

ولنا وقفات مع هذه التهمة:

أولًا: منَ المعلوم أنَّ السلفيةَ المعاصرةَ في نهاية الأمر ينتسب إليها بشَر، وهي لا تضمَن العصمةَ للمنتسب إليها، والمنتسبون إليها متفاوتون، ففيهم العالم وطالب العلم والجاهل، وفيهم المنتسب إليها انتسابًا عامًّا، وفيهم العارف بها جملةً وتفصيلًا، ولكلِّ واحدٍ مِن هؤلاء حكم يخصُّه ويتناسب مع حاله لمن أراد الحكمَ فيهم بحكم صحيح دقيقٍ، فإصدار حكم على أناس تتفاوت أفهامهُم ومستوياتهم هو حكمٌ جائر لا يخضَع لسنَّة الله في وجوب الوزن بالقسط والقول بالعدل.

ثانيًا: السلفية المعاصرةُ لا يوجد مقرَّر عندها يتداوله الجميعُ، ويعتبرونه دستورًا ملزمًا في باب الفقه والاعتقاد حتى يصحَّ وصفُهم بهذا الوصف جميعًا، بل توجَد عدَّة مقرَّرات تختلف من بلد إلى بلد، وبحسب تحدِّياته، لكن يجمع بين هذه المقررات موافقةُ السلف في الفقه والاعتقاد، وإن وقعت مخالفة في التقرير فعادةً ما تكون فردية ناتجةً عن اجتهادٍ شخصيٍّ، وعادةً ما يأتي التنبيه عليها من نفس المدرسة؛ إمَّا بالرد عليها أو التنبيه.

ثالثًا: الاختياراتُ العقديَّة أو الفقهيَّة لمتأخري المذاهِب أو متقدِّميهم ليست هي منهج السَّلف، بل قد تكون موافقةً له أو مخالفة، أو هي قول مرجوح عند بعض السلف، فلا يمكن محاكمةُ السلفيِّين في باب المعتقد إلى المعتمد عند بعض أهل المذاهب، فهو حصر للحقِّ وتضييع لبذل الوسع فيه، وهو أمر درج عليه متأخِّرو أهل المذاهب.

وحين ننظُر في الكتب الأكثر انتشارًا لدى السلفيِّين في باب المعتقد ولشروحها المعتمدة فإن ادِّعاء مخالفتها للسلف دعوَى تحتاج بيِّنةً، فمِن أكثر الكتب انتشارًا كتاب «العقيدة الطحاوية» للطحاوي الحنفي، و«شرح ابن أبي العز الحنفي» عليه، والكتاب الأصل هو لإمام متقدَّم من أهل مذهبه، لا أحد ينكر فضله وعلمه، والشرح عليه هو لإمام معروف، لم يقرر فيه ما يخالف الكتاب والسنة ومنهج السلف، وكلامُه في ما يعرف بتسلسل الحوادث هو كلام مقبول علميًّا ومحتمل([1])، فالتثريب عليه فيه يلزم منه الحكم على جميع الأمة بالضلال؛ لأن التخريج على كلام الأئمة ونسبة هذا التخريج لهم معروف متَّبع عند جميع أتباع الأئمة([2]). ومثله «العقيدة الواسطيَّة» وشروحها لغير واحد من العلماء ليس فيها شيءٌ مما يخالف عقيدةَ السلف. وكذلك «تجريد

التوحيد المفيد» للمقريزي الشافعي، وكذا «كتاب التوحيد» للإمام محمد بن عبد الوهاب، فمؤلف الكتاب اقتصَر في مسائله على ما يفهم من ظاهر الآيات والأحاديث، وما كان اختيارا يراجَع فيه الشيخُ؛ فهو قول في أحد المذاهب لم يبتدعه من نفسه. ثم قس على ذلك سائر الكتب المعتمَدَة.

تبقى مسألةٌ لا بد من التنبيه عليها وهي: أن محاكمة المدارس العلمية ينبغي أن تكون إلى رموزها المعتمَدين وإلى أقوال جملتهم، لا إلى المتعاطفين، ولا إلى ما انفرد به أحدٌ منهم عن سائر أهل مدرسته، فذلك ليس مسلكا علميًّا، فمخالفة بعض السلفيين لمنهج السلف في هذه الأبواب تأتي من جهة الخروج عن النسق العام للمدرسة السلفية ولمنهجها؛ ولذا تجد السلفيين يردّون ذلك، ويبادرون بالردِّ قبل غيرهم، هذا فضلا عن اعتناء السلفيين بالآثار وكتب السلف وطباعتها وتقريبها للناس واعتمادها ومحاولة محاكمة المقررات المعاصرة لها جميعا، سواء في ذلك مقررات السلفيين أنفسهم، أو مقررات المدارس الأخرى.

رابعًا: في قضية التفقُّه في المنهج السلفيّ عادةً ما يتمُّ التركيز على آراء المحدث الألباني الفقهية ومنهجه في التفقُّه، ويجعل هذا المنهج هو منهج المدرسة السلفية المعاصرة، في حين إنَّ معرفةَ الآراء الفقهيَّة لأيّ مدرسة -بما فيها المذاهب الأربعة- لا يمكن أن يكونَ من خلال محدِّثيها، فمَن يستطيع معرفةَ المذهب المالكي من خلال ابن عبد البر المالكي في الاستذكار والتمهيد، أو من خلال أبي العباس القرطبي في شرحه على مسلم؟! ومَن يستطيع معرفةَ المذهب الشافعي من خلال البيهقي في معرفة السنن والآثار، أو النوويّ في شرحه لصحيح مسلم، أو ابن حجر في فتح الباري؟! وكذا سائر المذاهب، فالمحدثون من أهل المذاهب -حتى مع انتسابهم للمذاهب- ميولهم الحديثيّ يغلب عليهم في خروجهم عن معتمد مذاهبهم، فكيف بمن له -بالإضافة إلى ذلك- ميول ظاهريّ؟!

ومن يعرف السلفيةَ المعاصرةَ يعرفُ أنَّ جلَّ علمائها لا يخرجون عن منهج السلف في التفقه، ويعتمدون كتب المذاهب الأربعة وأقوال أئمَّتها وعلمائها، فجلُّ السلفيِّين متَمذهب بأحد هذه المذاهب المعتبرة، على أنهم لا يرونَ التمذهبَ رديفَ التقليد، ولا رديفَ الجمود فضلا عن التعصُّب، بل هو ترقٍ واعٍ في مدارج التفقُّه الشرعي. وهذا الشيخ ابن عثيمين رحمه الله فهو فقيه حنبلي، شرح كثيرًا من كتب المذهب الحنبلي المعتمدة، وقبل ذلك ابن بدران صاحب كتاب "المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل" فهو سلفي، وكذا العلامة السعدي الأصولي الفقيه الحنبليّ، وكذا العلامة بكر أبو زيد صاحب "كتاب المدخل المفصَّل إلى مذهب الإمام أحمد"، وما خدم المذهبَ الحنبليَّ في العصر الحديث مثل ما خدمه السلفيّون، وها هم شبابهم قرَّبوا المذهبَ للناس وقدَّموه في حلَّة جديدة([3]).

والشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله صاحب "أضواء البيان العالم" العالم الأصولي اللغوي الفذّ كان مالكيًّا متمسِّكا بمذهبه، وكذا الإمام العلامة بداه بن البوصيري الشنقيطي مفتي بلاد شنقيط قاطبة، كان سلفيًّا مالكيًّا لم يخرج عن مذهبه، وإن كان قد دعا إلى تحقيقه والاستدلال له واتباع الراجِح منه، وألَّف في ذلك كتابَه "أسنى المسالك في أن من عمل بالراجح ما خرج عن مذهب الإمام مالك"([4]).

وكذا العلامة اللغوي المالكي محمد سالم بن عدّود الذي نظم "مختصر خليل" كاملا، وشرحه، فقد كان سلفيًّا مجاهرًا بسلفيته، متَّبعًا لمذهبه، مستدِلًّا عليه، لا مقلِّدًا جامدًا([5]).

وخلائق لا يحصَون من المتقدِّمين والمتأخرين في سائر البلدان الإسلامية، هذا فضلا عن الرسائل الجامعية والمقرَّرات التي تنصر منهج السلف وتحقِّقه في آحاد المسائل الفقهية والنوازل والعقائد، وكلها تصدر عن أقلام سلفية أصيلة.

فغالب ما يدَّعيه خصومُ السلفية عليها من مخالفة منهج السلف في المقررات العقدية والفقهية هو نفخ في الرماد، وتنفيذ لخطَط فكرية لا تخضع لشرفِ الخصومة الثقافية، ولا تعتمد العدلَ معيارًا، فالأخطاء الفردية لبعض العلماء في بعض تقريراتهم أوَّل من بادر بمراجعتها ونقدها كانوا من ذات المدرسة السلفية، ولم تحظ بتقريظٍ، لا من عامَّة السلفيين، ولا من خاصتهم، لكن الهوى يعمي ويصم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

والحمد لله رب العالمين.

(المراجع)

([1]) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص: 90).

([2]) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (3/ 238)، أدب المفتي والمستفتي (ص: 95)، شرح تنقيح الفصول (ص: 406).

([3]) ينظر هذا المقال:

http://www.albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3426
((http://www.albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3426

http://www.albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3426
((http://www.albayan.co.uk/RSC/text.aspx?id=3426

([4]) قد ترجمنا له في المركز ترجمة وافية تجدها على هذا الرابط:

(/https://salafcenter.org/346/ (https://salafcenter.org/346

([5]) ينظر جهود الشيخ في نصرة منهج السلف على هذا الرابط:

(/https://salafcenter.org/3131/ (https://salafcenter.org/3131



@ALTaymi ٤ سبتمبر ٢٠١٩م

ردًا على @salafcenter

فهمت من مقالكم: "هل خالفت "السلفيَّةُ المعاصرة" منهج السلف في المقررات العقدية والتفقُّه؟": أن الشيخ الألباني "له ميول ظاهري"! وأنه خرج عن منهج السلف في التفقه!! كما أني لا أجد أيَّ ثناءٍ عليه، وقد أُثني على سائر علماء السلفية المعاصرين المذكورين في المقال =

= وكأنه المقصود بقولكم: "محاكمة المدارس العلمية ينبغي أن تكون إلى رموزها المعتمَدين وإلى أقوال جملتهم، لا إلى ... ما انفرد به أحدٌ منهم عن سائر أهل مدرسته... فمخالفة بعض السلفيين لمنهج السلف في هذه الأبواب تأتي من جهة الخروج عن النسق العام للمدرسة السلفية ولمنهجها"!

وبقولكم: "الأخطاء الفردية لبعض العلماء في بعض تقريراتهم"!! أو كأنه أكثر من ينفرد، وأكثر من تكون منه الأخطاء والمخالفة لمنهج السلف!!!

هذا ما وقع في نفسي من مقالكم، ولا أجزم به! والله أعلم...



@ALTaymi ٦ سبتمبر ٢٠١٩م

الثناء الذي افتقدته بالأمس في مقال مركز سلف للبحوث والدراسات: "هل خالفت "السلفيَّةُ المعاصرة" منهجَ السلف في المقررات العقدية والتفقُّه؟" على الشيخ الألباني -رحمه الله- وجدته اليوم عند هذا العالِم اليماني!





فهرس عناوين المناقشات والمقالات